مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط – دراسة في أثر الحرب على قطاع غزة
اسم الكاتب: أ.م.د. نهاد أحمد مكرم عبد الصمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9791
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

المجلد الثالث عشر – العدد الثاني - 2024 مجلة العلوم القانونية والسياسية

تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط-دراسة في أثر الحرب على قطاع غزة

Changes in The Balance of Power in The Middle East- A Study of the Effects of the War in Gaza

الاختصاص العام: العلوم السياسية الاختصاص الدقيق: العلاقات الدولية

الكلمات المفتاحية: قوة الدولة، موازين القوة، القوة الشاملة، القوة الذكية، حرب غزة.

Keywords: State Power, Balance of Power, Smart Power, Comprehensive Power, The War in Gaza.

تاريخ الاستلام:2024/2/11 – تاريخ القبول: 2024/3/26 – تاريخ النشر: 2024/12/15

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2024.13.2.12

أ.م.د نهاد أحمد مكرم عبد الصمد

جامعة الملك سعود- كلية الحقوق والعلوم السياسية

Assistant prof. Dr Nehad Ahmed Makram Abdelsamad
King Saud University -Faculty of Law and Political Science
nabdelsamad@ksu.edu.sa

ملخص البحث

Abstract

يحاول البحث التركيز على القوة كمعيار يحدد إمكانيات الدول وقدرتها على التأثير في العلاقات الدولية، وهى أحد الركائز المهمة في إدارة وتسوية الصراعات الدولية، فكما هو معروف تعد القوة العسكرية كأحد جوانب القوة من الأدوات التي يمكن أن توظفها الدول في شكلها المباشر من خلال الاستخدام الفعلي لها أيًّ كانت صورها، كما يمكن أن توظف بشكل غير مباشر بالاعتماد على عامل الرعب(الردع) في حسم الكثير من المواقف الدولية، والأمثلة كثيرة في التاريخ السياسي، إلا أننا نرى أن تطبيق هذا المفهوم لا ينطبق على كل الحالات في المطلق، كما أن اختلال موازين القوة في بعض الأحيان لا يعبر عن مكنونات القوة الشاملة بكل ما تحتويه الكلمة من مفردات في استخدامات القوة الفعلية، ولعل الأحداث الراهنة في غزة تبرهن على ذلك.

Abstract

The research focuses on power as a criterion that determines the possibility and ability of states to influence international relations, It is one of the important pillars in managing and settling international conflicts. As is known, military force is one of the aspects of power and is one of the tools that states can use to resolve international positions. There are many examples in history, but this concept cannot be applied to a large extent to all cases. Moreover, the imbalance of power sometimes does not reflect all the elements of comprehensive power in its actual uses. Perhaps this is what the case of Gaza reflects.

المقدمـــــة

Introduction

يعد استخدام القوة من الموضوعات المهمة والمعقدة في حقل العلاقات الدولية، فدائماً تقود طموحات الدول الاتجاه نحو امتلاك القدر الأكبر منها، الأمر الذى يطرح العديد من الاستفسارات و التساؤلات والتي نعتبرها مفيدة في دراسة وتحليل ما يحدث من تفاعلات وسياسات تتبعها الدول من أجل الحصول على المزيد من القوة. وتعد صيغة توازن القوى حالة تتوصل لها الدول أثناء سعيها نحو التفوق، بما يعني أنها ليست سياسة مستهدفة في حد ذاتها، ولكنه يمكن القول أنها حالة تحدث نتاج التكالب على النفوذ والقوة، تتوزع بناء عليها القوة وبشكل عادل نسبياً بحيث لا يمكن لأي دولة أن تفرض هيمنتها على ما عداها من الدول، بمعنى أخر ؛هي حالة غير متعمدة تحدث رغماً عن إرادة الأطراف داخل هذا التوازن، ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن تحققها لا يلغي على الاطلاق فكرة الصراع أو التنافس من أجل الحصول على المزيد من القوة ولكنها تفرض صيغاً أو مجموعة من القواعد يجب الالتزام بها من قبل أطراف اللعبة السياسة. وقد انطلقت بعض الأفكار التقليدية في دراسات العلاقات الدولية لتحدد عملية التوازن هذه بواسطة القوة العسكرية، إلا أن الاتجاهات الحديثة قد أوضحت أن للقوة العسكرية تأثير نسبي على توازنات القوى، فهناك العديد من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً إلى جانب القوة العسكرية، الأمر الذى يعكس ضرورة التمييز بين مفهوم القوة العسكرية من جانب والقدرة من جانب أخر.

إشكالية البحث:

Research Problem:

تدور إشكالية البحث حول؛ التركيز على عامل القوة في إدارة وتسوية الصراعات الدولية، ولعل الحرب الأخيرة التي وقعت في قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023، تثير بشكل أو بأخر العديد من التساؤلات، والتي يمكن ان تطرح فرضية البحث حول إمكانية تغيير بعض المنطلقات الفكرية أو النظرية بأنه ليس بالضرورة لعامل القوة –ونقصد بها القوة الشاملة –حسم المواقف الدولية لصالح أحد الأطراف الأكثر تفوقاً في امتلاك مقومات القوة في مواجهة الأطراف الأضعف أيً كان مستوى الصراع ودرجته. كما أن اختلال موازين القوة في بعض الأحيان لا يدل دائماً عن نقصان في تلك المقومات بكل ما تحتويه الكلمة من مفردات في استخدامات القوة الفعلية. ولعل هذا ما تعبر عنه الأحداث الراهنة في غزة

.

أهمية البحث:

Significance of the Research:

ترتبط أهمية البحث بجانبين؛ أولهما إنساني يتعلق بحداثة تلك الأحداث وتداعياتها ذات البعد الإنساني والأخلاقي، والثاني موضوعي؛ يتعلق بمحاولة الإجابة عن السؤال المحوري الذي يتبادر للذهن حول؛ هل يمكن وفقاً لحسابات القوة حسم المواقف الدولية لصالح الأطراف المتفوقة في امتلاك مقومات القوة كاملة ونقصد بها عناصر القوة الشاملة، وهل يعنى عدم القدرة في حسم المواقف مع امتلاك تلك المقومات أن ذلك يعد مؤشراً لتغيرات أو اختلالات في موازين القوى القائمة؟

منهج البحث:

Research Methodology:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ ويعرف بأنه المنهج الذي يركز على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً بحيث تتم عملية التعبير عنها كيفياً أو كمياً، فمن خلال الوصف والتحليل يمكن التوصل إلى نتائج تتعلق بالمشكلة البحثية محل الدراسة، كما تم الاستعانة ببعض الأدوات المهمة في عملية التحليل؛ كأداة دراسة الحالة بالتطبيق على حالة غزة، وأداة التحليل الإحصائي لتوضيح موازين القوة بناءً على بعض المؤشرات الإحصائية بين أطراف التوازن.

تقسيمات البحث:

Research Outline:

ينقسم البحث بخلاف المقدمة إلى ثلاثة مباحث، يدور المبحث الأول حول؛ اتجاهات استخدام القوة في العلاقات الدولية. ويتناول المبحث الثاني؛ الاتجاهات الكيفية والمعيارية في حسابات القوة. أما المبحث الثالث فيتناول؛ اختلال موازين القوى والحرب في قطاع غزة.

المبحث الأول

Section One

اتجاهات استخدام القوة في العلاقات الدولية

Trends in the Use of Force in International Relations

تعد القوة من أكثر المفردات استخداماً في حقل العلاقات الدولية، والتي عبر عنها هانز مورجانثاو بالغاية أو الوسيلة العالمية التي تسعى الدول لحيازتها ضماناً لأمنها واستقرارها، وقال عنها ميكافيللى "هي الوسيلة والغاية النهائية التي تسعى الدول إلى تحقيقها في مجال العلاقات الدولية"، و يقول راتزل –أحد علماء مدرسة الجيوبولتيكا –"أن الدولة كائن حي تدفعه الضرورة إلى أن ينمو و يتطور ولو كان ذلك عن طريق القوة"[1] ويؤكد فردريك شومان1933 على أن النظام الدولي نظام يفتقد لوجود

حكومة مشتركة، لذا يجب على كل وحدة تسعى لضمان أمنها أن تعتمد على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحظر إلى قوة الدول المجاورة لها[2] وهناك من يربط بين القوة والقدرة ويعرفها بأنها" القدرة على التأثير في سلوك الأخرين" ؛ أو بكونها؛ قدرة طرف فاعل في البيئة الدولية على احتواء و توجيه تصرفات وأفعال وسلوك طرف أخر، بما يمكنه من تحقيق أهدافه و مصلحته القومية، ودونما أن يستشعر ذلك الطرف انه يقدم تنازلات قيمة.[3] وبالتأكيد على فكرة القدرة وعامل السيطرة يعرفها آخرون على أنها "المحصلة النهائية لقدرات الدولة بما يمكنها من تطوير مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية"، وهناك من يفرق بين القوة الكامنة والتي هي مجموع القدرات المادية و بين القوة الحقيقة(المدركة) والتي تعني القوة الفعلية بما تشتمل عليه من مقومات القوة الكامنة مضافاً إليها مجموع العناصر المعنوية من إرادة قومية وأهداف استراتيجية وقدرة دبلوماسية[4]، وهناك من يدلل على أن القوة تشتمل على مفاهيم القهر والهيمنة والإجبار ؛فيعرفونها بـ "مجموعة أدوات الضغط والإكراه والتدمير التي تستخدمها الإرادة السياسية من أجل السيطرة على قوى أخرى، وإرغامها على القبول بنظام معين"، وهناك من يدعى بأنها تشتمل على عنصري التأثير والاقناع ؛عندما تحاول وحدة سياسية صد تهديد ما أو قوة معادية، عن طريق إحداث نوع من التوازنات أو التسويات، ومما لا شك فيه أن تعريفات القوة على كثرتها أنما تعكس في النهاية محورية هذا المفهوم، كمرتكز أساسي في دراسة العلاقات الدولية[5]. وتعد دراسة الاتجاهات النظرية والمفاهيمية المرتبطة بأنواع واستخدامات القوة من الضرورة بمكان إلقاء الضوء عليها، خاصة ونحن نتحدث عن عالم يتسم بالفوضوي، عالم تغيب فيه السلطة العليا حيث لا توجد سلطة يمكن أن تفرض إرادتها أو سيطرتها على باقي الدول.

أولاً: أنواع وأنماط القوة

اختلفت توجهات الباحثين والمفكرين حول تحديد أنوع وأنماط القوة، ونجد أن معظم الاتجاهات التقليدية قد ركزت بالأساس على القوة الصلبة التي تتخذ من الأداة العسكرية محوراً لها؛ فكما أشرنا مسبقاً ؛تسعى الدول دائماً باعتبارها كيانات عقلانية لتعظيم قوتها العسكرية أو الاستزادة منها إما حفاظاً على أمنها ومصلحتها القومية في المقام الأول، أو أنها تسعى للحفاظ على الوضع الراهن بما يضمن لها توازناً في القوة مع غيرها من الدول في الأوقات الحرجة، وقد أُضيفا البعد الاقتصادي والثروة كي تشتمل القوة على رؤية أوسع كما عبر عنها جوزيف ناي *Joseph S. Nye*، فهو يرى أن القوة الصلبة لا تقتصر على القوة العسكرية فقط، بل تعنى أيضاً القدرة على استخدام الأدوات الاقتصادية، وذلك بهدف التأثير على سلوك الآخرين[6].

ويقدم جون ميرشايمر *Mearsheimer Jon* وجهة نظر مختلفة في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" الصادر في العام 2001، حيث يقول أنه ليس بالضرورة أن يكون العنصر الاقتصادي داعماً للقوة العسكرية، فهناك دولا غنية تعتمد على غيرها في الحفاظ على أمنها واستقرارها حال اليابان وألمانيا، وعليه يعتبر ميرشايمر أن القوة تتحدد في أربعة أشكال هي "البرية والبحرية والجوية والنووية"، وأن القوة البرية هي التي تتخذ موقعاً مهماً منها، بحكم أن حسم المعارك يتحقق بفعل مدى جاهزية الجيوش في الميدان[7]. وتتبلور عند ناي أفكار متعلقة بالقوة كما وردت في كتابه" القوة الناعمة" في 2004، وكتابه "مستقبل القوة" الصادر سنة 2010، في إشارة واضحة إلى أهمية القوة باعتبارها وسيلة للوصول إلى النتائج المرجوة، لكنه يُوَصِف طبيعة ونوع القوة بالناعمة والتي لها دور مهم في تحقيق ذلك، فقوة الدولة الناعمة تعتمد في الأساس على ثلاثة مصادر تتضمن ؛ ثقافة الدولة وهى مصدر جذب للآخرين و قيمها السياسية حيث يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية وسياستها الخارجية حين تتمسك الدولة بأهدافها سواء في الداخل أو الخارج، و حسب ناى هناك مصادر أخرى غير الثقافة والقيم والسياسات، إذ يمكن للقوة الاقتصادية والعسكرية أن يشكلان مصدراً للقوة الناعمة، حينما تنجذب الدول نحو نماذج بعينها حققت نجاحاً مبهراً في المجال الاقتصادي والتطور العسكري.

وفي تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (*CSIS*) سنة 2007، تحت عنوان *Smart Power A smarter, more secure America*، تناول كل من ناي **Nye** وريتشارد أرميتاج *Richard L. Armitage* مفهوماً مغايراً للقوة اطلقوا عليه "القوة الذكية"[8] ويعنى القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة أو المزج بينهما، بمعنى أكثر تبسيطاً الاعتماد على القوة الصلبة من خلال الجيوش والترسانة العسكرية والقوة الاقتصادية، بالإضافة إلى استغلال عنصري القيم والثقافة لتعميق الشراكات والتحالفات والتأثير الدولي[9]. وفي تطور أخر لاستخدامات مفهوم القوة وتحولاتها، ظهر مفهوم القوة الإلكترونية *Cyber Power*، ويعرفها دانيال كويل *Daniel T.Kuehl* بأنها "القدرة على استخدام الانترنت لخلق المزايا والتأثير على الأحداث في البيئات التشغيلية من خلال أدوات القوة "[10] كما يعرفها جوزيف ناي على أنها" القدرة على تحقيق النتائج المنشودة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء الإلكتروني، لمحاولة التأثير في الأحداث المرتبطة بالبيئات الواقعية الأخرى من خلال الأدوات الالكترونية"[11]. ويتضمن ذلك عمليات القرصنة الالكترونية والاختراق الإلكتروني وسرقة المعلومات والتشويش على الأجهزة الالكترونية المتحكمة في الأسلحة وتعطيلها. وفي مقاربة أشبه ما تكون بالقوة الناعمة والقوة الصلبة؛ ظهر مفهوم القوة الحادة *Sharp Power* من خلال التركيز على

النموذجين الصيني والروسي بالتأثير على الديمقراطيات الغربية، فقد أوضح كريستوفر والكر وجيسيكا لودفيك *Christopher Walker and Jessica Ludwig* في مقال لهما في نوفمبر 2017 بمجلة *Foreigns Affairs* يحمل عنوان" القوة الحادة: كيف تمارس الدول السلطوية التأثير؟" ويقصد بها الاعتماد على الوقيعة والترهيب والضغط، باستغلال كافة الأدوات السياسية والاقتصادية والإعلامية لاختراق الداخل، والتأثير على القوة المسيطرة، وكذلك التأثير على عملية صنع القرار[12]. وينبه المقال بأن الأنظمة الاستبدادية التي تتحدد خصائصها وسماتها –كما هو معروف –في رفضها للتعددية السياسية ومنظومة حقوق الإنسان، وقمعها للمعارضين وتحكمها في المعلومات، فضلاً عن ممارسة أجهزتها السلطوية لعمليات الرقابة الدائمة على سائر المواطنين، تسعى من خلال عمليات التمويه والكذب والدعاية الإعلامية المغرضة، للتلاعب بالمعلومات والتسويق لصور مزيفة عن الداخل بالتأثير الذى بات مهدداً للقيم الغربية والمؤسسات الديمقراطية، في إدانة واضحة لكلا النموذجين الروسي والصيني. وهناك من يرى وجه للتقارب بين القوة الناعمة والحادة يتمثل في تطابق أساليب وطرق كلا منهما لبلوغ الغاية مع اختلافهما في الأهداف، فكلتاهما تحاول تغيير الرأي العام بالدولة المستهدفة من خلال التأثير علي القيم والثقافات والسياسات وكذلك المعتقدات، باستخدام أدوات مماثلة للحصول على المخرجات المطلوبة؛ كالأدوات الإعلامية، والدبلوماسية العامة أو الشعبية، ومن خلال المؤسسات التعليمية والثقافية. الا أن الأهداف تختلف ؛فكما هو معروف تسعى القوة الناعمة لتحسين صورة الدولة في مجتمع الدولة المستهدفة على عكس أهداف القوة الحادة، والتي تتحدد غايتها التأثيرية في اختراق منظومة القيم داخل المجتمعات الديمقراطية بما يهدد وجود تلك الدول وكيانها في المستقبل. كذلك يرتبط الاختلاف الجذري بينهما، كون قوام القوة الحادة يعتمد اعتماداً مباشراً على الإكراه من خلال عمليات التلاعب والإلهاء على خلاف القوة الناعمة التي قوامها يعتمد على الجذب والترغيب. وعلى الرغم من عنصر التشابه (الإكراه) بين القوة الحادة والصلبة، إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في اعتماد القوة الصلبة على العناصر المادية الملموسة كالقوة العسكرية والاقتصادية، بينما يتميز عنصر الاكراه في القوة الحادة بخاصيتين هما التسلل أو التغلغل و السرية والتي تعتمد غالباً على عناصر غير ملموسة[13]. وتطرح جائحة كرونا نوعاً مختلفاً من القوة عرفته بـ"القوة الحيوية" من خلال منظومتها التي فُرضت على العالم قاطبة، حيث لم يعد للجيوش النظامية حيلة أو مناص بل تحولت إلى كيانات عديمة الفائدة في مواجهة تلك الجائحة الغير متوقعة، وتحولت موازين القوة نحو قدرة الدول في تفعيل إجراءات السلامة الصحية وتكريس كافة إمكانياتها وتوجيهها بالأساس نحو القطاع الصحي، فبدل الإنفاق على التسلح واقتناء

المعدات العسكرية، اتخذت المنظومة الصحية بكامل قطاعاتها وأدواتها وقوتها موقع الصدارة في ميزانيات الدول، ووجهت لها كل الأدوات والإمكانيات المتاحة بما في ذلك عناصر القوة الصلبة لخدمة النواحي الصحية والوقائية، وفي دراسة تحت عنوان "ما القوة الحيوية؟ كورونا واختبار المفهوم التقليدي لقوة الدولة"؛ اعتبرت أن معايير تحديد القوة بمعناها التقليدي قد فقدت معناها في سياق مواجهة الدول لهذا العدو المستجد. و يشير المقال إلى أنه في هذه الحرب – كما وصفها المقال – تنقلب أدوار بعض مؤسسات الدولة وأولوياتها فتتصدى مؤسسات الصحة لمواجهة العدو، ويتراجع دور القوات المسلحة لتصبح خادمة للاستراتيجية الصحية وأهدافها، ويتم الاستعاضة عن الجيوش النظامية بالجيش الأبيض من أطباء وكوادر طبية ومعدات طبية وخلافه، وعليه يشهد العالم نوعاً مختلفاً من التسابق على التسليح فلم يعد ذلك السلاح التقليدي أو النووي كما هو معهود هو مبتغى الدول ولكنه التسلح باللقاحات الطبية ومضادات الفيروسات وبتطوير العلوم الجرثومية ومخابر التكنولوجيا الحيوية[14]. نستخلص مما سبق أن اختلاف الأنواع والأنماط الخاصة بالقوة ارتبطت إلى حد بعيد بتعقد وتشابك العلاقات فيما بين الدول بالإضافة إلى تعدد شبكة المصالح التي تربط الدول بعضها البعض، وكذلك اختلاف المعطيات التي تميزت بها البيئة الدولية من فترة زمنية لأخرى. فضلاً عن طبيعة العلاقات والمعاملات التي أصبحت تتحكم في العالم بشكل واضح ومكثف، وإذا أضفنا إلى ذلك تعدد الفاعلين الدوليين و بروز عوامل كالهوية والأبعاد الثقافية والتي أصبحت من محددات البيئة الدولية المعاصرة؛ لفهمنا اختلافات مضمون القوة، وطبيعة الديناميكيات والتحولات في عناصرها وأشكالها، بالإضافة إلى أبعاد انتشارها، وأنماط استخداماتها بالطرق الفعالة والمؤثرة .

ثانياً: المنطلقات النظرية لاستخدامات القوة في العلاقات الدولية:

هناك العديد من الدراسات والمؤلفات التي تناولت مضمون و استخدامات القوة في العلاقات الدولية، أشهرها على الإطلاق تلك الدراسات التي قدمها مفكرون وباحثون في كنف النظريات الكبرى، نخص بالذكر النظرية الواقعية وهي تعد من أهم تلك النظريات التي يشار إليها أحياناً " بنظرية القوة "، وتعتمد بالأساس على أن القوة هي المقوم والمرتكز الرئيس في العلاقات بين الدول، بمعنى؛ أنها القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، التي وصفها مارتن وايت *Martin Wight* بأنها صراعات من أجل القوة. ويؤكد شوارزنبجر نفس المفهوم بأن القوة هي مرتكز حركة العلاقات الدولية، فالمجموعات الدولية تتصرف وفقاً لما تمتلكه من قوة مادية وعسكرية، وليس للأبعاد القانونية أو الأخلاقية أي دور في توجيه سلوك الدول بأي حال من الأحوال[15]. ويرى والتر ليبمان *Walter Lippmann* أن فكرة تحقيق الأمن

ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة العسكرية المؤدية إلى العمل المسلح. ويعود ليبمان ليؤكد على ضرورة امتلاك الدولة للقوة العسكرية الكافية لمواجهة الخطر الخارجي وذلك لحماية مصالحها المشروعة ولضمان أمنها واستقرارها[16]. ويتصور هانز مورجانثاو *Hans Morgenthau* مؤسس الواقعية الكلاسيكية مجالاً أوسع في استخدامات القوة دون النظر لأى أهداف بعيدة كانت أم قريبة بقوله" أن السياسة الدولية وتصرفات الدول ما هي إلا صراع من أجل القوة بغض النظر عن أهداف اللجوء لها"، وبذلك يحدد مورجانثاو استخدامات القوة في إمكانية التأثير النسبي الذى تمارسه الدول في علاقاتها مع باقي الدول تحقيقاً لمصلحتها ؛ والذى لا يعنى مجرد اللجوء إلى العنف بمعنى اللجوء إلى القوة المادية والعسكرية فقط، ولكنه يعنى الحصيلة النهائية لاستغلال مجموعة أوسع من العناصر المادية وغير المادية، حيث تحدد النتائج النهائية حجم ومقدار قوة الدولة، ومدى قدرتها التأثيرية على الدول الأخرى. بمعنى أخر فالقوة وفقاً لأفكار مورجانثاو تعد هدف في حد ذاته بغض النظر عن أبعاد هذا الهدف[17]. ومن وجهة نظره أن هناك العديد من المفاهيم قد أثيرت للحد من الاضطرابات الدولية والتي يرى أنها تعد محاولة لتحديد قواعد السلوك بين الاحتياج للقوة وبين الطموحات لفرض السلام، ومن تلك المفاهيم ؛مفهوم توازن القوى وهو المفهوم الذى ساد في فترة التعددية القطبية في أوربا حتى الحرب العالمية الأولى، للحفاظ على التوازنات القائمة بين تعداد القوى القطبية آنذاك، كما ساد مفهوم توازن الرعب والذى يعنى قدرة دولة على توجيه الضربة الثانية وإلحاق الخسائر بالطرف البادئ للحرب بحيث لا يمكن له تحملها، هذا المفهوم ساد في فترة الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، وهذا ما أشار إليه فرانسيس ساير– مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية– **1943** بأن السلام القائم على توازنات القوى لا يدوم، وأنه للوصول إلى حالة السلام المنشود يجب التخلي عن تلك الأفكار التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكده كل من ريتشارد كوبدن وفرديريك الكبير وأندرسون وهولستى بأن توازن القوى بالأساس هو مفهوم لا معنى له أُستخدم فقط لكبت التفكير، دون الوصول لصيغ واقعية يتحقق بها السلام[18]. ومن المفاهيم الأخرى التي ظهرت بخلاف المفهوم الكلاسيكي لتوازن القوى ؛مفهوم " توازن الردع" والذى يشبه إلى حد كبير "توازن الرعب"، ويعنى حيازة وحدات دولية للسلاح إما أن تكون متكافئة أو متقاربة في القوة لتحقيق الردع– على أقل تقدير– ما يحافظ على هذا التوازن[19]. ويطلق الواقعيون الجدد أمثال كينث والتز أفكارهم عن استخدامات القوة في كونها مجرد وسيلة لتحقيق الأمن، فعامل الفوضى الدولية هو الدافع الرئيس وراء التنافسية الدولية من أجل البقاء. ويعرف روبرت جيرفيس المعضلة الأمنية في ظل الواقعية الجديدة باعتبارها ؛"الحالة التي

تستخدم فيها الدولة العديد من الوسائل لزيادة أمنها بما يتضمن التقليل من أمن الآخرين"، يعرف ذلك بنظام المساعدة الذاتية أو العون الذاتي ؛وهو الأمر الذى تسعى من خلاله دولة ما لتعزيز مواقفها، بحيث لا تلجأ لأية سلطة أعلى منها بل تتحول بنفسها لضمان أمنها و سلامتها[20]. وقد ظهرت نظريتان تنتميان إلى الواقعية الجديدة ؛هما الواقعية الهجومية والواقعية الفاعلية، وهما النظريتان اللتان وإن التيقتا حول المبادئ الرئيسية للواقعية إلا أنهما تختلفان حول العديد من المسائل المهمة حال مستوى القوة الذي ينبغي على الدول بلوغه، وكذا مدى جدوى السياسات التوسعية. و يؤكد جون ميرشايمر *John Mearsheimer* وفقاً لآراء الواقعية الهجومية فكرته بأن الدول العظمى التي ليس لديها سبب للقتال لا تسعى لاستزادة قوتها إلا فقط للحفاظ على أمنها وبقائها، فالدول غالبا ترتكز في بحثها عن القوة النسبية بدلاً من القوة المطلقة ؛من أجل الأمن والبقاء. ويعتقد الهجوميون أن الحروب والنزاعات أمور طبيعية في عالم يصعب فيه التعاون فالدول تسعى فرادى دوماً للحفاظ على مصالحها[21]. وقد ظهرت إلى جانب الواقعيتين الهجومية والدفاعية صور أخرى للواقعية حال واقعية جيلبين *Gilpinian Realism* والواقعية الكلاسيكية الجديدة *Neoclassical Realism*ونظرية الدفاع الهجومي *Offense-defines Theory*، وعليه يمكن القول أن الواقعية تعد إطاراً تحليلاً مهماً في دراسة العلاقات الدولية بشكل عام واستخدامات القوة على وجه التحديد .

ويرى رواد المنظور الليبرالي إذا كانت القوة هي الشغل الشاغل للدول من وجهة نظر الواقعيين، وأن ثنائية التحليل قد فرضت نفسها على الساحة الدولية ما بين القوة والمصلحة، أو ما بين القوة ودورها في تحقيق الأمن، إلا أنهم يرون أنه يمكن أن يتحقق السلام العادل والشامل من خلال القانون الدولي، والمؤسسات والمنظمات الدولية، كذلك يمكن اعتبار أن عمليات التكامل السياسي والتحول الديمقراطي هي عبارة عن حلول تلعب دوراً مهماً لضمان السلم والأمن الدوليين، ومن ثم ومن وجهة النظر الليبرالية فإن تركيز الواقعية المفرط على قضايا الحروب والسلام وصراعات الدول القومية دون غيرها من القضايا أصبحت دون جدوى بالنظر إلى القضايا التي اكتسبت اهتماماً أعظم رواجاً ومجالاً أكثر اتساعاً من مجرد تقلصها في نواحي الأمن و القوة، وتعد فكرة الاعتماد المتبادل وبناء المؤسسات هما حجر الأساس لحل العديد من المشكلات التي عجزت عن حلها أعتى الدولة قوةً وأعلاها مكانةً في ميزان القوة الدولي. وقد عبر روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتاب لهما في **1977** تحت عنوان "السلطة والاعتماد المتبادل" عن فكرة الاعتماد المتبادل كونها تحد من القوة وتعمل على إحلال السلام، فالاعتماد لم يعد بسيطاً كما كان في الماضي بل أصبح معقداً عابراً للحدود، وأمست المصالح الاقتصادية مقدمة على اعتبارات

أخرى مقارنة مع حجم وتكلفة الحروب الباهظة[22]. ويقدم كل من الاتجاه البنائي والنقدي في العلاقات الدولية تفسيرات تختلف عن كل من المنظور الواقعي والليبرالي، فقد انطلقت البنائية – يطلق عليها أيضاً البنائية الاجتماعية – كمدخل تحليلي لاقى قبولاً واسعاً تحديداً بعد الحرب الباردة نتاج مجموعة من العوامل والإشكالات التي ظهرت في العلاقات الدولية ؛كتلك المرتبطة بالهوية وتأثير المتغيرات الثقافية والنفسية والفهم الجماعي في تشكيل المصالح، فهي بذلك تولى اهتماماً كبيراً للعوامل غير المادية والمعيارية التي تحكم العلاقات بين الأطراف والوحدات الدولية، وعن استخدامات القوة فقد أشار البنائيون أمثال الكسندر ويندت إلى معضلة الأمن في السياسة الدولية باعتبارها من المعضلات الرئيسة في العلاقات الدولية، وتبعا للفكر البنائي فإنها لا ترتبط فحسب ببناء القوة المادية ولكن يجب التعامل معها تبعا للتفاهمات الجماعية بين الدول[23]. وفي معرض الحديث عن بعض المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ؛كالفوضى والقوة والمصلحة ؛يقول البنائيون أنه يمكن النظر إليها على اعتبار أنها بناءً اجتماعياً أكثر من كونها نتاجاً لبنية النظام الدولي . ومن ثم يسهل تعديلاتها بناء على تغيير في أنماط السلوك لدى الفاعلين الدوليين. ووفقاً لهذا المنظور يعتبر مفهوم الأمن مثلاً هو نتاج لقناعات اجتماعية معينة، يمكن أن تشكل توافقاً حول كيفية التعامل معه، ومن ثم تعد السياسات الأمنيّة ما هي إلا عبارة عن خيارات سياسيّة وتدابير اجتماعية يمكن أن تتغير أو تتبدل حسب القدرة على تغيير أنماط السلوك السائدة .وبنفس المنطق يجادل ويندت بأن سياسات القوة لا تنتج عن الفوضى بشكل منطقي أو بشكل سببي، وإن كان ذلك فهي تنتج بالأساس بناء على العمليات التي يقوم بها النظام الدولي وليست بنيته، بمعنى الممارسات التي تقوم بها الوحدات الدولية بناء على المصالح والهويات[24]. ونجد ويندت يشير إلى مفهوم "الجماعة الأمنية" كبديل لحالة الفوضى الدولية، وكمحاولة بديلة لحل المعضلة الأمنية، وذلك عن طريق اتباع سياسات تساعد على تحقيق بنية معرفية تستطيع أن توجه الدول نحو تشكيل "جماعة أمنية" تتمتع بقدر أكبر من السلام[25]. وبخلاف هؤلاء يقدم أنصار الاتجاه النقدي أمثال روبرت كوكس في كتابه الإنتاج، القوة، والنظام العالمى1987 رؤيه مختلفة تعد تأسيساً لمقاربة غرامشية في حقل العلاقات الدولية[26]، ومن أهم مفكري هذا التيار أيضاً "تيودور أدورنو"، "ماركيز هاربيرت"، "ماكس هوركايمر"، "يورغن هابرماس".وعن معضلة الأمن ؛يطرح النقديون تساؤلات على شاكلة ؛ كيف يشكل الفاعل هويته ؟ وكيف يتعامل معها؟ كيف يعرف مصلحته الأمنية؟ وكيف يُبنَى التهديد؟ وعلى خلاف الواقعيون يحاول هؤلاء الإجابة عن تلك التساؤلات وعلى رأسهم كين بوث، الذى يرى ضرورة تناول الدراسات الأمنية من منطلق دراسة المفهوم الأوسع للأمن، ذلك المفهوم الذى يحقق الأمان، ويحقق

الحماية في نفس الوقت .أمان بشكل عام وعلى كافة المستويات، وحماية من التهديدات السياسية القمعية والظلم الاقتصادي، ومن ثم لا يجب دراسة الأمن فقط من خلال الدولة أو النزاع العسكري. وهذا لا يعنى بالضرورة أن الحرب وأشكال العنف الأخرى من العنف الجماعي ليست مهمة، ولكنه يركز بالأساس على فكرة التحرر والانعتاق من المفاهيم التقليدية التي ورثتها النظريات الكلاسيكية ومنها النظرية الواقعية. وأخيراً وباختصار تعتبر النقدية أن اختلاف الهويات هو العامل الرئيس الذى يهدد المجتمع المعاصر بشكل عام، وعالم العلاقات الدولية على وجه الخصوص، وهذا على عكس الرؤية التقليدية بأن القوة والمصلحة هما أساس تحليل العلاقات بين الدول[27].

المبحث الثاني

Section Two

الاتجاهات الكيفية والمعيارية في حسابات القوة

Qualitative and Normative Trends in Power Calculations

ترتبط الاتجاهات الكيفية والمعيارية في استخدامات القوة بمحاولة تبيان أساليب واتجاهات قياس القوة وقدراتها التأثيرية، وكذلك محددات وأبعاد القوة والتي يمكن أن نعددها في بعدين رئيسين هما؛ بعد المكان ونعنى به نطاق تأثير القوة أي النطاق الجغرافي، وبعد المكانة والذي يرتبط بمكانة الدولة أو ما يمكن أن نشير إليه بالوزن النسبي للدولة.

أولاً: اتجاهات قياس القوة وقدراتها التأثيرية تثار الأسئلة من جانب الباحثين حول؛ أساليب وكيفية قياس القوة؟ وما أهمية ذلك ومدى فاعليته في الواقع الدولي؟ بصيغة أخرى ؛كيف يوجه صانعوا القرار سياستهم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة من خلال ممارسة القوة؟ ولمحاولة الإجابة على تلك الأسئلة يتوجب علينا استعراض أساليب قياس القوة، على اعتبار أن قياس قوة الدول هو المحدد لمكانتها عالمياً، وإن كنا نختلف مع هذا الطرح إلى حد بعيد وذلك يرجع لعدة أسباب ؛أولها :تعدد التوجهات أو منظورات قياس القوة؛ فعلى سبيل المثال نجد أن مدرسة العلاقات الدولية قد ركزت في أغلب الأحوال على قياس العناصر المادية للقوة واتخذت منها معياراً لقوة الدول، وإن عادت لتضيف بعض العناصر الأخرى وفقاً لمتطلبات القوة في ظل العولمة .ومن المحاولات المهمة في هذا الاتجاه ؛محاولة جورج مودلسكى *George Modelski* في كتابه *World Power Concentrations* حيث حدد عدداً من المؤشرات المادية مثل؛ النفقات العسكرية، حجم القوات المسلحة، السكان، الدخل القومي، ويفترض أن الدول لديها القدرة والسيطرة على ثرواتها[28]. كذلك محاولات كل من جونار سجوستدت وجرمان ود. محمد السيد سليم. إلا أن من أهم الانتقادات التي وجهت لتلك المحاولات، عدم قدرة الوحدات

الدولية دائماً على استخدام مواردها أو السيطرة عليها[29]. وفي إطار رصد العوامل المادية صدر حديثاً عن مراكز الفكر العالمية محاولات لقياس القوة السيبرانية للدول[30]، على اعتبار أنها مجموعة الموارد التي تتعلق بالتحكم والاتصال بالمعلومات الإلكترونية والمعلومات المستندة إلى الكومبيوتر والبنية التحتية والشبكات والبرمجيات والمهارات البشرية[31]، ويعد المؤشر العالمي للأمن السيبراني "جي سي آي" (*GSI*) هو أحد المقاييس الذي أصدره الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة في العام 2021 ؛شمل المؤشر 175 دولة، ويسعى لقياس مدى التزام البلدان وفقا للدعائم الخمس الأساسية في مجال الأمن السيبراني تلك الدعائم هي ؛التدابير القانونية والتقنية والأطر التنظيمية وسبل بناء القدرات، فضلاً عن الاستراتيجيات والسياسات التي تصيغها الدول من أجل تعزيز تلك المنظومة، وإلى أي مدى يمكن أن توضع الخطط والمعايير الوطنية موضع التنفيذ بما يشمل ذلك التدريب والتأهيل اللازم للكوادر البشرية، وتصدرت المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات والبحرين وعُمان القائمة في تحقيق الأمن السيبراني عربيا وعالميا. ومن المقاييس الأخرى في مجال الأمن السيبرانى؛ مؤشر إن سي بي آي" (*NCPI*)، الصادر عن مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية بجامعة هارفارد المحدّث للقوة السيبرانية للعام 2022، فهو يقيس من خلال وضع القواعد والمعايير الفنية الدولية نطاقاً واسعاً من نوايا الدولة وقدرتها في الحرب الإلكترونية وقدراتها الدفاعية و التأثيرية على الدول الأخرى، حيث يصنف 30 دولة وفقا لقدراتها وإمكانياتها السيبرانية في إطار 29 مؤشر بما في ذلك الهجمات الإلكترونية، وقوانين حماية البيانات، والمعايير الفنية، وحوكمة الإنترنت، والبحوث الإلكترونية، والجرائم الإلكترونية، والإنفاذ. ومن المهم الإشارة إلى أن عملية بلورة المؤشرات تمت بناءً على المعرفة المتاحة للجمهور فيما يخص القدرات الإلكترونية عبر ثمانية أهداف تتلخص في ؛القدرة المالية، المراقبة، الاستخبارات، التجارة، الدفاع، مراقبة المعلومات، التدمير. وحسب المؤشر جاء ترتيب الدول من حيث مقدار القوة الإلكترونية كالتالي؛ حيث تبوأت الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة وتلتها كل من، الصين وروسيا والمملكة المتحدة وأستراليا وهولندا وكوريا وإيران. ومن الجدير بالملاحظة أن أوكرانيا قد جاءت في المرتبة 12 بعد أن حققت قفزة هائلة من المرتبة 29 في العام 2020، ويبدو أن الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في 24 فبراير 2022 ساهمت في تعزيز القدرات لكل من روسيا وأوكرانيا، وأدت إلى صعود روسيا وتفوقها على المملكة المتحدة في التصنيف العالمي[32].

كما اتخذت مدرسة الاقتصاد السياسي المعايير الاقتصادية لقياس قوة الدولة، ثم عادت لتتجاوز ذلك إلى الأخذ بالمعايير السياسية والاجتماعية بل وفي بعض الأحيان اتجهت للجمع بين المعايير الكمية

والكيفية، كذلك نجد المدرسة العسكرية وهي مدرسة تعتمد في الأساس على المقومات العسكرية وهي ذات طابع كمي لا تولى أي اهتمام للمعايير الكيفية. وتشتمل القوة العسكرية بصفة أساسية على القوات المسلَّحة بفروعها المختلفة البرية والجوية والبحرية، وتسليحها التقليدي وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية، ومواقع انتشارها، وما يربطها مع الدول الأخرى من علاقات دفاعية في أشكالها المختلفة تعاونية كانت أو في شكل تحالفات عسكري، إلى جانب التفرعات العسكرية المرتبطة بالصناعات الحربية وتطويرها في المستقبل. و يشكِّل هذا كله مورد قوة هام يمكن أن يدعم أسس الاقتصاد القومي ويعزز من قدراتها على كافة المستويات[33] ثانيا: اختلاف مناهج القياس (النظريات، المقاييس) فعلى الرغم من تعدد المناهج والمقاييس التي يمكن أن نصفها بالواقعية والتي تقترب إلى حد ما من الحقيقة، إلا أن جميعها تظل في محل القيم التقديرية القابلة للتطوير. ومنها نظرية المباريات (اللعبة)؛ إذ أن بيئة العلاقات الدولية تعد بيئة التميز بين المجتمعات، وبُناءً على مقياس نظرية المباريات تم وضع طرق لتقييم توزيع القوة في نسق اجتماعي معين من خلال مجموعة من المتغيرات، حيث يتم تحديد القرارات والمخرجات من خلال المدخلات، وتتطلب عملية التحليل تحديد الأطراف المعنيين (اللاعبين)، والتعرف على خياراتهم الاستراتيجية، وذلك لتقدير النتائج من كل توليفة محتملة من الاختيارات والأهداف، مُعبَراً عنها بقياس الفائدة من كل محصلة لهذا اللاعب أو ذاك .إلا أن هذا المنهج وعلى الرغم من اعتماده الكامل على الأساليب الرياضية والإحصائية غير دقيق في المطلق، فقد ينجح إلى حد ما في قياس قوة دولة مقارنة بدولة أخرى في موقف محدد أي انه يعتمد على تقييم توزيع القوة في مدى زمنى قصير أو قد يرتبط بحادث معين في فترة زمنية محددة، وهذا بالطبع لا يتسق مع موازين القوى القائمة لاعتبارات تخص المصالح الآنية والمتغيرات (المدخلات) مما يؤثر بطبيعة الحال على القرارات (المخرجات).كذلك ثبت عدم ملائمته للتعبير عن تعقيدات الظواهر في العلاقات الدولية[34]. ويشير مقياس تحديد التغيرات حسب سيمون *Simon* "**1947**" ومارش *Marsh* "**1957**إلى قياس قوة الدولة عن طريق معرفة كمية التغير ودرجته لدولة ما في مواجهة دولة أخرى. ومن النماذج التي اعتمدت على هذا النهج هو النموذج الذي استخدمه كل من *Simon Saradzhyan* و*Nabi Abdullaev* في قياس قوة روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين من خلال مجموعة من المؤشرات وهى: العوامل الاقتصادية والديموغرافية والجغرافية والاجتماعية والسياسية، وعن طريق الدوال الرياضية تم مقارنة القوة الروسية بمجموعات من القوى الأخرى: كالقوى الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا)، والقوى الصاعدة (الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا)، ودول ما بعد الاتحاد السوفيتي (باستثناء دول البلطيق)، والدول

التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز. وحسب الدراسة وبالتركيز على المؤشر الاقتصادي ومؤشر الفاعلية الحكومية؛ قد تبين تفوق قوة روسيا عالمياً في الفترة 1999–2016 على جميع منافسيها، الذين انخفضت حصتهم في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأرقام مضاعفة بينما ارتفعت حصة روسيا بنسبة 3%. هذا وقد جاء المؤشر متأخراً عن الناتج المحلي الإجمالي للصين والولايات المتحدة والهند وألمانيا، ولكنه متقدم على بقية دول المقارنة. وكان أداء روسيا مقارنة بنظرائها في مجموعة البريكس سبباً في وضعها في وسط المجموعة من حيث معدل النمو. وبمقارنة روسيا بين الدول المعتمدة على النفط والغاز، نجد أن حصة روسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي هي الأكبر في العام 2016، لكن أربعاً من الدول الستة تفوقت على روسيا من حيث معدل النمو، كما فعلت جميع الجمهوريات السوفييتية السابقة باستثناء أوكرانيا. وعن مؤشر الفاعلية الحكومية كما تم قياسها من خلال البنك الدولي فقد تحسن الأداء بشكل كبير في عهد الرئيس بوتين، ولكن هذا يعني أيضًا أن هناك مساحة أقل متبقية لروسيا كي تصعد في التصنيف المئوي للبنك. والأهم من ذلك، المكاسب النسبية التي حققتها روسيا من جراء ذلك[35]. ويعاب على هذا النموذج أنه يقلل من أهمية الركود الاقتصادي الذي عاشته روسيا منذ ما يقارب عقد من الزمن؛ كما أنه لا يولى أي اهتمام لتقييم مدى مساهمة الإبداع التكنولوجي في تعزيز القوة الوطنية، أو عدم قدرتها على ذلك. بالإضافة إلى عدم تناوله لمختلف الجوانب التي يمكن أن تقاس بها فاعلية الحكومة[36]. وعن استخدام مقاييس حساب التكلفة يرى آخرون أنها تعد تعبيراً عن قياس كامل للقوة باعتبارها تقدم كافة حسابات التكلفة، سواء أكانت تكلفة متعلقة بفرض النفوذ لدولة ما، أو تكلفة رفض ما يمكن أن تؤيده دولة أخرى وهذا ومن وجهة نظر هؤلاء لا يعتمد فقط على حسابات التكاليف الاقتصادية بل يمتد لحساب التكاليف النفسية أيضاً. ويعبر جيفرى هارت عن هذا التوجه بتحديد ثلاثة اقترابات لقياس القوة، يتمثل أولها: السيطرة على الموارد، ويشير ثانيها إلى السيطرة على الفواعل، أما الاقتراب الثالث فيعبر عنه بالسيطرة على الأحداث والمخرجات[37].

ويؤكد على ان الاقتراب الأول هو أكثرها واقعية من خلال الاعتماد على القياس الكمي في امتلاك الدولة لمواردها والتحكم فيها وتوظيفها لإنتاج القوة. ومن ضمن المحاولات التي قدمت في هذا الشأن ؛محاولة كلاوس نور وهارسانى اللذان ينطلقان من تعريف القوة على أنها قدرة دولة ما ولتكن (أ) على أن تجعل دولة أخرى (ب) تتصرف أو تفعل شيئاً ما بما يتفق وإرادتها وليس وفقا لرغبات أو اهداف أو توجهات الدولة (ب).كذلك محاولة سوليفان الذى يرى أن القوة تدرك كخصيصة قومية تتضمن قدرات سلوكية معينة، وكركيزة رئيسية في نظام معين[38]. وان كانت معظم تلك المحاولات لاقت انتقادات تتعلق

باعتمادها على الجانب السلبى في السلوك ؛بمعنى إجبار طرف ما على عمل شيء ما عكس ما يريده، كذلك اهمالها البنية الثقافية على اعتبارها عنصراً من عناصر قوة الدولة وفي أغلب الأحيان يعد من العناصر غير القابلة للقياس. إلا أننا نجد مؤخراً صدرت مؤشرات لقياس وضبط مفهوم القوة الناعمة منها على سبيل المثال؛ مؤشر القوة الناعمة 30" وهو مؤشر يصدر سنوياً عن مركز الدبلوماسية العامة (*CPD*) التابع لجامعة جنوب كاليفورنيا، بالتعاون مع شركة «بورتلاند» البريطانية للعلاقات العامة، تم تطويره في العام 2015 وكان من أهم المحاولات لقياس هذا المفهوم وفقا لمعايير محددة قابلة للقياس، ويتضمن قياس قدرة دول ما على التأثير في البلدان الأخرى من خلال قيمها الاجتماعية، بدلا عن الأموال أو الأسلحة، اشتمل المؤشر على 30 دولة وتعد من أقوى الدول امتلاكا للقوة الناعمة[39]. وهناك مؤشر القوة الناعمة العالمية (*Global Soft Power*) الذى صدر في العام 2022، وهو عبارة عن دراسة بحثية يتم إجراؤها سنويًا بواسطة شركة براند فاينانس الاستشارية *Brand Finance*، ويضم حوالى 120 دولة يتضمَّنها التقرير، وهو يتكون من عنصرين رئيسين وثلاثة عناصر داعمة أما العنصرين الرئيسين فهما القدرة على التأثير ومجموعة مكونة من سبعة مرتكزات تضم ؛التجارة والأعمال، الحوكمة، العلاقات الدولية، التراث والثقافة، التواصل والإعلام، العلوم والتعليم، الناس والقيم "أما الثلاثة الداعمين فهم سمعة الدولة، مدى معرفة الجمهور بها، ومدى نجاح الدولة في التعامل مع جائحة كورونا[40]. أساليب قياس القوة الشاملة وهى تلك الأساليب التي تعتمد على الجمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية بمعنى أن قوة الدولة تتحدد وفقاً لمجموعة العوامل المادية والمعنوية معا، ونجد أن بعضاً من تلك الأساليب تجمع بينهما في معادلة واحدة والبعض الأخر يفصلهما مع إشارة واضحة إلى أهمية العوامل المعنوية . ومن نماذج القياس أسلوب راي كلاين*Ray.S.Cline*، وقد صاغ معادلته على أساس جمع العناصر الملموسة في جانب ثم ضربها في مجموعة العناصر غير الملموسة كما في المعادلة التالية: (الكتلة الحيوية+ القدرات الاقتصادية +القدرة العسكرية)×(الهدف الاستراتيجي+ الإرادة الوطنية)، وقد اعطى كلاين أوزاناً تقديرية لكل عنصر وافترض أن طريقة الضرب فيما يخص العناصر غير الملموسة افضل من الجمع حيث أنه يمكن أن تتناقص الاستراتيجية القومية أو الإرادة القومية في تحقيق أهداف الدولة إلى الحد الذى يساوى صفراً في هذه الحالة تتأثر درجة حسابات قوة الدولة تأثراً بالغاً[41]. وفي محاولة لتطوير معادلة كلاين في قياس قوة الدولة أضاف اللواء أحمد فخر عنصرين آخرين، الأول هو قدرة النفوذ الإقليمي والعالمي وقد أضافه إلى العناصر الملموسة، كما أضاف الثاني المتمثل في القدرة الدبلوماسية على العناصر غير الملموسة لتصبح المعادلة كالتالي: (الكتلة الحيوية+ القدرات الاقتصادية +القدرة

العسكرية+ قدرة النفوذ إقليمياً وعالمياً)×(الهدف الاستراتيجي+ الإرادة الوطنية + القدرة الدبلوماسية)[42]. وترى الباحثة أن إضافة عنصر النفوذ الإقليمي والعالمي أنما يشمل المحصلة النهائية لقياس القوة بمعنى كونه نتيجة وليس عنصر قياس، على اعتبار أن القوة والقدرة وجهين لعملة واحدة، وقدرة الدولة على تحقيق نفوذها إقليمياً وعالمياً إنما يتحدد بالأساس بمقدار قوتها في ذات النطاقين. ومن المحاولات المهمة في قياس قوة الدولة الشاملة، المحاولة المنهجية التي قدمها الدكتور جمال على زهران، والتي اعتمدت على أسلوب ديلفي " *Delphi Technique* "في تحديد أهمية ترتيب العناصر وأوزانها النسبية، وقد تم الاستناد إلى أربعة عوامل مادية ملموسة، وثلاثة عوامل معنوية غير ملموسة، تشمل العوامل المادية: (الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والقدرة السياسية). أما العوامل المعنوية فتشمل (الأهداف الاستراتيجية، الإرادة القومية، والقدرة الدبلوماسية)، وقد بلغ إجمالي عدد العوامل الرئيسية والفرعية حوالى (84)عنصراً ومؤشراً، كما تم استخلاص القيمة المعيارية لكل عنصر وذلك بإعطاء قيمة لكل عنصر مقارنة بالدول محل الدراسة لإمكانية ترتيبها وذلك من خلال معادلة الانحراف المعياري التالية:–

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ح ن)} - \text{المتوسط الحسابى (ح)}}{\text{الإنحراف المعيارى} \sqrt{\frac{\text{مجموع}(\text{ح ر} - \text{ح})^2}{\text{عدد الوحدات(دول الدراسة) ن}}}}$$

ثم تضرب القيمة المعيارية للعنصر بعد إعادة ترتيبه في الوزن المقابل له، وفقاً لاستبيان وآراء الخبراء حسب أسلوب "ديلفي". ثم يتم تجميع العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي على حدة، ولكل دولة على حدة، ويتم التعويض عنها في المعادلة التالية :القوى الشاملة = (مجموع أوزان العوامل المادية)× (مجموع أوزان العوامل غير المادية). وفي إطار تطوير أساليب القياس، اتجه نبيل فؤاد إلى قياس قوة الدولة بالاعتماد قدرات الدول الملموسة وغير الملموسة مع إجراء بعض التعديلات والإضافات التي لا تخرج عن السياق، فنجده يضيف بعض الأبعاد الأخرى ؛كالقدرة التكنولوجية، والقدرة الإعلامية والمعلوماتية، كما اتفق معهما جزئياً في الأهداف الاستراتيجية والإرادة الوطنية في إطار القدرة السياسية (الداخلية)، والقدرة المعنوية، وعاد ليضيف عنصر النفوذ، وإن لم يؤخذ بشكل مستقل بل في إطار القدرة الدبلوماسية باعتبارها الإطار الأشمل. ويشير الدكتور جمال زهران في معرض تطويره لمنهج القياس وبالتطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي اعتماده على الدول الفاعلة ذات المواجهة المباشرة في الصراع لما لها من حدود مع الكيان الإسرائيلي (مصر – الأردن– سوريا – لبنان) كما شمل القياس دولاً عربية

في المواجهة غير المباشرة في الصراع كالسعودية والعراق .وعاد النموذج ليستبعد العراق على اعتبار أنها تمر بحالة من الدمار والحصار الدولي الشامل بعد أحداث 1991 حتى الاحتلال الأمريكي – البريطاني في 2003.كما استبعد النموذج فلسطين من القياس وذلك لعدم اكتمال إرادتها واستقلالها بعد، وافتقارها لكافة مقومات الدول الكاملة، على حد تعبير صاحب النموذج[43]. وتشير بعض الدراسات إلى أنه لا توجد قوة مطلقة أو ضعف مطلق، أي أنه لا توجد دولة حققت القوة المطلقة بجميع عناصرها، ولا دولاً ضعيفة ليس لديها أي مقومات للقوة، فعلى سبيل المثال ؛تعد فكرة المقاومة التي يتبناها الجانب الفلسطيني في مواجهة الكيان الإسرائيلي في ذاتها عنصراً مهماً من عناصر القوة، حتى أنه وعلى أقل تقدير أرغمت تلك القوة على تبنى الطرح التفاوضي تجنباً لتفاقم الأحداث، بل وأثمرت تلك المفاوضات و بوساطة أمريكية عن تبنى فكرة حل الدولتين ناهيك عن فكرة التسويف أو المماطلة في التنفيذ على أرض الواقع. بمعنى إنه توجد في كل دولة – مع اكتمال كيان الدولة – جوانب من القوة والضعف معاً، وإن توزيع ذلك يكون بصورة نسبية تختلف بين دولة وأخرى، وينطبق هذا الطرح على أكثر الدول تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية وعلى أكثرها ضعفاً أيضاً.ومن الملاحظ وبعد رصد أهم اتجاهات قياس القوة يمكن ؛أن تتعدد الاتجاهات وتختلف الأساليب وهذا إنما يرجع في الأساس لعوامل تتعلق أولاً؛ بكونها محاولات اجتهادية تعكس أولويات المهتمين بها أكثر من كونها تعبر عن اتجاهات فكرية لمدارس قياسية. ثانياً ؛أن المقاييس الكمية لا تعبر حتماً عن القوة الفعلية للدولة، فكل محاولات القياس تتلخص غايتها في تقديم صورة تقريبية للعقل عن حجم القوة التي تمتلكها دولة مقارنة بغيرها من الدول دون أن يمثل ذلك القوة الفعلية لهذة الدولة ثالثاً؛أن القوة نسبية وليست مطلقة وهى تعد من الموضوعات المتجددة في الدراسات والتحليلات والرصد، سواء ما يتعلق منها بعناصر القوة الشاملة وقيمها الكمية، أو معادلات التقييم والعمليات الحسابية الرياضية، أو تباين تأثيراتها من مرحلة إلى أخرى حسب مراحل التطور التي تمر بها الدول.

ثانياً: أبعاد القوة (المكان– مكانة الدولة) تتحدد أبعاد القوة وكما ترى الباحثة وفقاً لمجال تأثير القوة ببعدين رئيسين: –

1. البعد المكاني (النطاق الجغرافي): ما يعبر عنه بنطاق التأثير؛ فليس هناك ثمة شك على أن الجغرافيا تعد أحد مصادر القوى في العلاقات الدولية، وهذا ما عبر عنه كثير من المفكرين والقادة السياسيين؛ يقول نابليون بونابرت: "إن سياسات الدول في البيئة الدولية إنما تعبر عن جغرافيتها". كما يؤكد بول ريكور"*Paul Ricoeur*" ذات فكرة بأن الأطر السياسية على المستوى الدولي تحتكم أكثر لقيمة

الجغرافيا، أي أن المعطيات الجغرافية تعد أحد المعطيات التي تحدد سياسات وسلوك الدول، ويرتبط هذا بطبيعة الحال بموقع الدولة الجغرافي، والمظاهر الطبيعية للأرض ومساحتها وعلاقاتها بالمكون السكاني، وارتباط ذلك وتلك بالمتاح من الموارد الاقتصادية، مما يمنح استغلال الدول لتلك المقومات الحد الكافي الذى يمكنها من تشكيل علاقاتها إقليمياً ودولياً .كما يمنح التوظيف الثنائي لكل من الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية جانباً مهماً من التحليل لتفسير حالات الصراع والتنافس بين القوى العظمى بل والتعاون وكذلك التحالفات على المستوى الدولي والإقليمي[44].

ولفهم أهمية البعد المكانى علينا إلقاء الضوء على مقالة الدكتور جون ميرشايمر بدورية " *National Interest*" التي نشرها في الثامن من أبريل من العام **2014** م، يتحدث فيها عن حتمية الصعود الصيني كقوة عظمى، إذ يجب على الولايات المتحدة الأمريكية، و تحقيقًا لمسعى الاحتواء الحتمي إبعاد بكين قدر الإمكان عن امتداد نفوذها في آسيا بشكل عام، حتى لا تصبح قوة إقليمية مهيمنة على هذا الجزء من العالم، ومن وجهة نظر ميرشايمر أن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق تشكيل أكبر عدد من التحالفات مع جيرانها، كما حدث الأمر مع الاتحاد السوفيتي من خلال تشكيل حلف الناتو. إلا أن المعضلة الأساسية التي ستواجه الولايات المتحدة أن الدول المحيطة بالصين ليست لديها نفس القوة، وبالتالي فهي ليست مؤهلة لخوض حرب أو الدخول في مواجهات مع الصين، كما أن المسافات بين تلك الدول وبعضها كبيرة جدا. لذا سيصعب على الولايات المتحدة أن تكون حاضرة في المشهد وبالشكل الذي ترغبه[45].

2. بعد المكانة(الوزن النسبي للدولة): وهو الذى يعبر عن الأنماط السلوكية للأطراف الدولية في مواجهة بعضها البعض وردود الفعل المتوقعة وغير المتوقعة من قبل تلك الأطراف والتي تحدد في النهاية و بُناءً عليه مكانة الدولة وموقعها في ميزان القوى الدولي .وتعرف المكانة بأنها الوزن النسبي للدولة في ظل النظام الدولي، وفي بنيان النسق تتحدد بناء على سلوكها تجاه الدول الأخرى فالنسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي*Stratification* للوحدات الأساسية المكونة له ويتحدد موقع كل دول في هذا الترتيب طبقاً لمجموعة المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا *Topdogs(T)*ووحدات دنيا*Underdogs (U)*، تلك المؤشرات هي؛ القوة العسكرية، مستوى التصنيع، المستوى العلمي، مستوى دخل الفرد، الأصالة الحضارية[46]. ويقول مورجانثاو أن الدول تحقق مكانة عالية إذا اتبعت سياسات قد أكسبتها سمعة واسعة دولية وقوية بما يكفي أن تحقق أهدافها دون اللجوء إلى العنف في معظم الحالات وهناك شرطان يساعدان على إحراز هذا التفوق،

الأول : محاول ترسيخ مفهوم القوة التي لا يمكن تحديها. والثاني: إبداء عدم الاكتراث بالمخاطر التي يجلبها استخدام تلك القوة[47]. ويشير العالم الإيطالي الأصل الأمريكي الجنسية *Kenneth Organski* في كتابه (*politics World*) الصادر عام **1958** إلى النظام العالمي على أنه شكل هرمي تتوزع فيه القوى كالتالي:-

1. القوة المهيمنة: وهى الدولة الأقوى في النظام الدولي، حيث تتوزع القوة بشكل غير متكافئ بين عدد محدود من الدول، إلا أنه تتحقق هيمنة دولة ما على باقي الدول من خلال السيطرة على اكبر قدر من الموارد، كما أنها تحاول أن تدعم مركزها عبر تفوقها العسكري والاقتصادي على منافسيها المحتملين، وهى تنظر دائماً بعين الترقب على أوضاع الدول الكبرى الأقل منها في القوة، وتعمل دائما على نحو يرضي حلفائها عبر قواعد تخدم مصالحهم، وتعظم من طموحاتها وتطلعاتها القومية.
2. الدول الكبرى: وتقع في المرتبة الثانية من تدرجات القوى الدولية، وهي تملك مقومات الهيمنة، لكنها تظل في وضع لا يسمح لها بالمنافسة، ومن الممكن أن يتدخل عامل الإرادة السياسية، وربما تسعى إلى تحدي القوة المهيمنة في المستقبل.
3. القوى المتوسطة: وتأتى في المستوى الثالث، وهي تلي القوى الكبرى مباشرة، ويمكن ان نقول إنها دولاً لا يستهان بمواردها، ولكنها لاتزال بعيدة عن تحدي هيمنة القوة المهيمنة المتربعة على عرش النظام الدولي، ومن ثم يلزمها بعض الوقت كي تحقق التحول في امتلاك عوامل القوة التي تؤهلها إلى ذلك.
4. القوى الصغيرة: وتعد في المستوى الرابع وهي الأخيرة في هرم توزيع القوى، حيث يقبع العدد الأكبر من الدول، وهي ذات موارد محدودة بالنسبة للقوى المتوسطة أو القوى الكبرى، وهذه الدول لا تشكل تهديداً يمكن أن يزعزع مكانة الدول المهيمنة في النظام الدولي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الوضع الدولي يظل في حالة استقرار مادامت القوة المهيمنة تستطيع التحكم والسيطرة على الدول العظمى والتي بدورها تحاول كبح جماح الدول الثانوية في محاولاتها للتغيير. لكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية كما تبين الدراسات، إذ أن تاريخ الدول يتميز بصعودها وهبوطها عبر الزمن، بعبارة أخرى؛ يمكن للقوة الوحيدة المسيطرة أن تدخل في حالة ضعف نسبي في مواجهة القدرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية لأي من القوى الكبرى الصاعدة، وعندها يدخل النظام الدولي في مرحلة تحول تكون فيه قدرات الدولة المسيطرة وقدرات الدولة الصاعدة متكافئة تقريبا، هذا التكافؤ يؤدي بالضرورة إلى ولادة نظام دولي جديد تنظمه و تقوده دولة مهيمنة جديدة،

وهكذا. لكن من المهم الإشارة إلى أن عملية التحول هذه قد تأخذ شكل التحول السلمي أو غير السلمى متخذة العنف طريقاً لها، للدرجة التي تصل فيها حدة الصراع إلى مرحلة الحرب، وهذا بالطبع يعتمد على طبيعة القوة المنافسة الجديدة، بمعنى أخر ؛هل تحققت لها القناعة الكافية ؟وهل ستكتفي بالوضع القائم أم لا؟، فإذا كانت هذه الدولة غير مقتنعة باستمرارية الأوضاع القائمة فإن احتمالية قيام الحرب بين القوتين تصبح هى الأكثر احتمالاً. أما أسباب عدم الاكتفاء فهي متعددة وقد تشتمل على أبعاد اقتصادية و تاريخية أو حتى أيديولوجية و دينية ويمكن ان تكون إقليمية أو حتى شخصية أو ثقافية[48].

المبحث الثالث

Section Three

الحرب في قطاع غزة واختلال موازين القوى

The War in Gaza District and The Imbalance of Power

يدل الصراع الممتد بين العرب وإسرائيل على تفوق الطرف الإسرائيلي دائماً بما يمتلكه من عوامل القوة الشاملة في مواجهة الأطراف العربية، وهذا ما أشارت إليه تحليلات معظم المفكرين والباحثين حول تفسير حالة التسيد الإسرائيلي و حسابات القوة في المنطقة العربية بالتركيز على الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك لوجود فجوة أو هوة شاسعة بين عناصر القوة الشاملة عامة والعسكرية خاصة[49]، هذا بالإضافة إلى ميزة التفوق الاستراتيجي المدعوم أمريكياً وحرص الإدارات الأمريكية المتعاقبة على توفير الأمن الإسرائيلي من خلال إمدادها بأحدث أنواع التسليح فضلاً عن تطويق امتلاك أي أطراف إقليمية لأى عنصر من عناصر القوة حال إيران، فمن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية إن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يحدث انقلابا استراتيجياً في المنطقة ويؤثر بطبيعة الحال على موازين القوى الإقليمية، وأنماط التفاعلات المترتبة عليها[50]. هذا وتلعب إسرائيل بصفتها قوة الاحتلال والاستعمار في فلسطين دوراً مؤثراً في حياة الفلسطينيين، كونها الطرف الأقوى في موازين القوى لعقود طويلة من الزمان. وبرؤية محددة للمشهد يتضح أن المنطلق والمرجع الأساسي للسياسة الإسرائيلية يرتكز على عاملى القوة والإخضاع أو حسب ما أسماه مرج زئيف فلاديمير جابوتينسكي أحد أبرز منظري الصهيونية وأبو اليمين الإسرائيلي بـ "الجدار الحديدي" كعقيدة استراتيجية ارتكزت عليها الحركة الصهيونية منذ عشرينات القرن الماضي، وتعنى "عدم إتاحة الفرصة لأطراف الصراع بما تعنية من حرمان التدخل العربي في المشروع الصهيوني عبر سلسلة من المواقف السياسية، مستغلة إمكانياتها المادية في استعراض القوة، وفي حالات الضرورة تستخدمها فعلياً في مواجهة الأطراف الأخرى"[51]. وما يترافق مع

ذلك من سياسات إضافية على صعيد فلسطينيي الداخل من ضبط وسيطرة ومحاولة الإدماج، وعلى صعيد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في شكل سياسات الحل السلمي المرحلي مقابل الهدوء، والحفاظ على "أرض إسرائيل الكاملة" بغرض فرض الأمر على أرض الواقع، وبما يحقق في النهاية الأمن الإسرائيلي بأقل التكاليف . ومن وجهة النظر الإسرائيلية أن إقامة السلام الإقليمي بما يتسق مع أهدافها الاستراتيجية وتحييد القضية الفلسطينية هو ما يضمن لها ترسيخ فكرة الدولة الأقوى إقليمياً مع الحفاظ على حالة الهدوء والاستقرار دون وجود لأى شكل من أشكال المقاومة يمكن أن يهدد أمنها أو أمن شعبها وبما يدعم لها سعيها نحو التمدد الجغرافي ببناء المستوطنات والسيطرة على مساحات أكبر من الأقاليم[52]. بالطبع هذا يلقى الضوء على دور المقاومة الفلسطينية وموقعها في ميزان القوى والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار تحقيقها لمكتسبات وإن كانت متواضعة على أرض الواقع، من خلال المبادرات المركزية التي تباشرها السلطة الفلسطينية في تعاطيها مع القضية سواء على المستوى التفاوضي و مبادلتها مع الأطراف الدوليين، أومن خلال حالات الأخذ والرد مع الفصائل الفلسطينية، ويظل نضال الشعب الفلسطيني الذى يرسم ويخط أقوى ملاحم النضال نحو التحرر ؛هو العقيدة الراسخة في الميزان. وبالتركيز على الأحداث الراهنة في غزة فإن الهجوم المفاجئ الذى نفذته حركة حماس المسمى بـ"طوفان الأقصى" يوم السبت الموافق 7 أكتوبر2023، قد أحدث نوع من الإرباك في تقدير حسابات القوة الإسرائيلية في موازين القوة الحالية، ما أوجب على المحللين والباحثين الاتجاه نحو قراءة متأنية للمشهد لمحاولة الإجابة على التساؤل المطروح مسبقاً والمتمركز حول؛ هل يمكن وفقاً لحسابات القوة حسم المواقف الدولية حتى مع تفوق أحد الأطراف في امتلاك مقومات القوة الشاملة؟ وللإجابة على هذا السؤال، يعتقد البعض إن رصد الواقع الفلسطيني في أحداث غزة لا يكفي لحسم الإجابة على مثل هذا التساؤل، حيث أن الأحداث لا تزال جارية حتى وقت كتابة هذا البحث، ولكن تحاول الباحثة من خلال استعراض معطيات المشهد إلقاء الضوء على بعض من جوانبه كمؤشر يمكن أن يدلل على طبيعة المرحلة.

1. القدرات العسكرية ونتائج العمليات في غزة:

تشهد حالة الحرب في غزة تغيراً نوعياً في منظومة التسليح والتدريب على الجانب الفلسطيني، فقد كشفت حماس عن أسلحة جديدة مطورة فاجأت الجميع، حتى الإسرائيليين أنفسهم أصابتهم المفاجأة والتي يمكن أن نقول أنها أحدثت نوعاً من الإرباك وعدم التوازن على الرغم من تاريخ المبادلات العسكرية بين كل من القيادة العسكرية في إسرائيل وحركة حماس على غرار المواجهات العسكرية في القدس في مايو من العام 2021، والتي أعلنت إسرائيل على إثرها تطبيق استراتيجيتها المعروفة بحارس

الجدران من أجل إضعاف القوة العسكرية لكل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، خاصة ونحن نتحدث عن صواريخ محلية الصنع، وفي تقديرات الجيش الإسرائيلي يبلغ عدد الصواريخ التي تمتلكها الحركتين في ترسانتهما المشتركة آنذاك حوالى ما يقارب من 13000 إلى 15000 صاروخ معظمها منتجة محلياً. وعلى نطاق أوسع، كان نظام المعركة مستعد للتعامل مع التهديدات على جبهات متعدّدة، سواء القادمة من غزة والضفة الغربية أو الصواريخ التي تقذف بشكل متقطع من لبنان أو سوريا. وكان لا بد من استدعاء حوالي 7000 جندي من احتياط الجيش الإسرائيلي، لدعم الاستخبارات الإسرائيلية وقدرات القبة الحديدية. إلا أنه ومع كل تلك الخبرات فاجأت التكتيكات الحمساوية الجيش الإسرائيلي باستخدام الطائرات المسيرة محلية الصنع، والطائرات الشراعية التي حملت مقاتلي حماس إلى مسافة وصلت إلى 25 كيلومترا داخل البلدات الإسرائيلية، وقنابل حارقة دمرت آليات ودبابات إسرائيلية، بالإضافة إلى صواريخ جديدة بعيدة المدى طال مداها تل أبيب، ومنظومة الدفاع الجوي "متبر 1".الأمر الذى أثار العديد من التساؤلات عن الإمكانيات وجهات التمويل وأماكن التدريب التي حظيت بها الحركة كي تكون مستعدة لتنفيذ عمليات تستهدف منظومة الدفاع الأمنية والاستخباراتية للجيش الإسرائيلي بهذا الشكل، رغم حالة الحصار التي تتعرض له المنطقة التي تقدر مساحتها بحوالي 350 كيلومتر مربع والرقابة الإسرائيلية الصارمة والحصار البحري والجوي والبري. ولعل عامل المفاجأة قد استدعى القوة الإسرائيلية بكامل قدراتها، حيث أخرجت كل ما في جعبتها وترسانتها من قنابل وصواريخ موجهة وخارقة للتحصينات، دمرت بموجبها أكثر من 30 ألف منزل ومبنى سكني في غزة خلال خمسة أيام فقط، وذلك حسب إحصاءات رسمية فلسطينية. فضلاً عن معدات الاستشعار والرادارات البشرية وأجهزة التصوير الحراري، وطائرات مسيرة دقيقة الحجم، وأسلحة تساعدها في القتال داخل المنازل، خوفا من وقوع مفاجآت أخرى. وتشير تقديرات وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن عدد القتلى في القطاع قد وصل إلى أكثر من 21800 شخص معظمهم من الأطفال والنساء خلال 11 أسبوعا منذ بداية القتال، وقد ارتفع العدد ليصل إلى حوالى 22,835 قتيل في السابع من يناير2024 .وبناء على بيان أصدرته وزارة الصحة الفلسطينية؛ بلغت الحصيلة الإجمالية للجرحى ما يقارب 58,416 شخصاً. على الجانب الأخر، تسبب الهجوم غير المسبوق الذي شنته حماس عبر الحدود على جنوب إسرائيل في مقتل حوالي 1200 شخص إسرائيلي، تقول إسرائيل إن معظمهم من المدنيين، وقد كشفت إسرائيل هوية 1159 من القتلى في ذلك اليوم. ووفقا للمعلومات التي قدمتها، فإن 828 من هؤلاء المعلنة هويتهم مدنيون منهم 31 طفل، كما تم احتجاز حوالي 240 آخرين كرهائن[53]. وبقراءة استنتاجية للمشهد يمكن استخلاص بعض

النتائج المهمة والتي ومن الممكن أن تؤثر على إعادة صياغة التقديرات العسكرية الإسرائيلية وفقاً للقدرات العسكرية لخصومها ومنظومتهم الدفاعية وهى كالتالي:–

- شكلت عملية " طوفان الأقصى" مأزقاً استراتيجياً حقيقاً لم يكن في حسبان الطرف الإسرائيلي ومنظومته الدفاعية المعروفة باسم " القبة الحديدية"، رغم التمويل الهائل والقدرات الدفاعية التي تتمتع بها تلك المنظومة، والتي تعد من أقوى الأنظمة الدفاعية بما تمتلكه من قدرات فائقة من الجاهزية والاستجابة لأي اعتراض صاروخي قادم من جبهات متعددة وليس من الجانب الفلسطيني فقط. ويعتقد إيتاي بلمونتال مراسل بقناة "كان" الإسرائيلية أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية كان لزاماً عليها وبشكل عملي أن تجرب وتستعين بمنظومات بديلة كـ "مقلاع داود" استدراكا لما تعرضت له منظومتها الدفاعية ونظام دفاعها الجوي من الاختراق الإلكتروني الذي عطل أقوى درع دفاعي في منطقة الشرق الأوسط[54].
- فشل المنظومة الاستخباراتية في رصد وتقدير قدرات الفصائل الفلسطينية المتعددة والنوعية نسبياً على مدار السنوات الماضية وتحديداً منذ العام 2014[55] ولعل الضربات بالقنابل الموجهة التي تلقتها إسرائيل على الشريط الحدودي بين القطاع وإسرائيل، تعني أن إسرائيل لا تمتلك أية معلومات حول مواقع الأنفاق، لذا فهي تعمل وبشكل عشوائي على توجيه ضربات عنيفة خارقة وارتدادية لهدمها، وبالتالي فإن تقديراتها في هذا السياق يمكن أن نصفها بالمشوشة وفي أغلب الظنون يطغى عليها الطابع الاحتمالي. وهذا ما أكدته صحيفة هآرتس العبريّة والتي اعترفت بأنّ "الهجوم من غزة شكَّل مفاجأةً كبيرةً للاستخبارات العسكرية"[56].
- فشل إسرائيل في تقدير حجم ترسانة الصواريخ التي تمتلكها حماس، على الرغم من أن تدمير القدرات العسكرية لكل من حماس وحركة الجهاد الإسلامي تعد من أولويات الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية، بالإضافة إلى استشعار العالم كله حالة الارتباك داخل الصفوف الإسرائيلية إلى الحد الذى جعلها تتساءل أين تخزن المقاومة الفلسطينية أسلحتها، طالما أن الضربات استهدفت مواقع إطلاق ثابتة ومتحركة وليس مواقع التخزين .ومن الواضح أن إسرائيل لم تستفيد من المشهد في مايو 2021[57].
- انخفاض وضعف القدرات الفنية والإدارية والقيادية أو ما يمكن أن نشير إليه بالقدرات التشغيلية بين المؤسسات العسكرية والأمنية وبين غرف العمليات أثناء إدارة المعركة، وهذا وإن دل فإنما يدل على حالة من التخبط وعدم التنسيق بين المؤسسات السياسية والعسكرية من جانب، والمؤسسات

السياسية والرأي العام الداخلي من جانب أخر. ويتسق هذا مع توقعات مدير معهد الأمن القومي الإسرائيلي *INSS* "العميد عودي ديكل "من خلال دراسة أجراها المعهد في يونيو من العام 2020 والتي تشير إلى أن سيناريو الهجوم المفاجئ على إسرائيل قد يضعف ويعطّل قدرة الجيش على العمل في الرد الفوري وتعبئة قوات الاحتياط واستعدادات القوات الدفاعية وتحديداً قوات الدفاع الجوي، وأضاف أن السيناريو المتوقع سيكون فيه التركيز وبشكل كبير على إلحاق أضرار جسيمة بالجبهة الداخلية المدنية وشَل حالة الاقتصاد الإسرائيلي[58].

- تزايد حدة الصراع وفقاً لتعقد شبكة التحالفات المرتقبة من خلال تقديم الدعم المادي بالتمويل والأسلحة، فقد تحدثت تقارير غربية عن أسلحة تقوم بتصنيعها كوريا الشمالية من طراز *F-7 HE-Frag* تستخدمها حماس، وتشير أصابع الاتهام أيضاً إلى تورط إيران في الصراع الدائر، حيث يعد عياش 250، الصاروخ الأحدث في منظومة تسليح حماس تطويراً للصاروخ الإيراني فاتح 10، كما أن نظام متبر 1، هو نسخة من "شهاب ثاقب" الإيراني المطور على أساس منظومة "إتش كيو 7" الصينية، على جانب أخر تفيد أحد التصريحات وحسب صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية، بأن إسرائيل استخدمت كل ما تمتلكه في عمليات القصف المركز التي قامت بها، مستعينة بالقنابل الخارقة للحصون والصواريخ المدمرة للأنفاق من نوع"هالبر"، حصلت عليها من الولايات المتحدة[59].

2. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحرب في غزة

تشير أغلب التحليلات إلى أن الحرب بين حركة حماس وإسرائيل في أكتوبر2023 قد تسببت في حالة من اهتزاز الاقتصاد على الجانبين شملت جميع القطاعات، ويفيد الدكتور مصطفي أبو زيد " مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية"، بأن الحرب الدائرة في قطاع غزة، لها الكثير من السلبيات والتداعيات المؤثرة وبشكل واسع على كل من الاقتصاد الإسرائيلي و الاقتصاد الفلسطيني على حد سواء، تتحدد ملامحها في الآتي:–

أولا: على الصعيد الإسرائيلي فقد توقع محافظ بنك إسرائيل (البنك المركزي) أمير يارون في شهر نوفمبر من العام 2023 أن تعادل تكلفة الحرب على قطاع غزة ما يقارب 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل حوالى 52 مليار دولار[60]. ومن الملاحظ أن انعكاسات حالة الحرب قد طالت كافة القطاعات، فعلى سبيل المثال ؛ارتفعت أسعار الكهرباء والأسعار بشكل عام حيث وصلت نسبة الزيادة إلى حوالى 20% في أسعار السلع الأساسية، فيما يمثل ملمحاً مهماً غير مسبوق ما أسفر عن عجز في

الموازنة بما يعادل 6 مليارات دولار في أكتوبر من العام 2023، والأهم قطاع الطاقة فقد تضرر بقدر كبير إثر إغلاق حقل "تمار" للغاز، حيث انخفضت نسبة الصادرات من الغاز طبيعي بنحو يقارب الـ 70% منذ إغلاق الحقل وذلك حسب تقديرات شركة (بي.دي.أو إزرائيل) للمحاسبة والاستشارات. هذا وفيما يخص قطاع السياحة تم إلغاء الكثير من الرحلات من وإلى إسرائيل، بسبب حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة . بما كان له أبلغ الأثر في القطاع الاقتصادي لما يمثله من نسبة مؤثرة في الناتج المحلى الإجمالي. ومن المعروف أن قطاع السياحة يعمل به النسبة الأكبر من القوى العاملة في إسرائيل، فيما سيزيد أيضاً من حجم البطالة. وتشير بعض المؤشرات إلى تدهور الأوضاع في قطاع الزراعة أيضاً نتاج حالة التعبئة التي أعلنها الجيش الإسرائيلي، فقد تم استدعاء نحو 12 ألف مزارع لجنود الاحتياط. مما سيؤثر بلا شك على حجم الناتج المحلى الإجمالي، إلى جانب توقعات البنك المركزي الإسرائيلي، بتراجع نسب النمو من 3 بالمئة إلى 2.3 بالمئة.

وعن الأخطار التي تواجه إسرائيل اقتصادياً؛ هناك توقع محتمل لتصاعد حجم الدين الإسرائيلي، وحديث حول مخاطر يمكن أن تواجه تصنيفها الائتماني فقد أعلنت وكالتا موديز وفيتش عن وضع تصنيف الديون السيادية الإسرائيلية الطويلة الأجل –"إيه1"– قيد المراجعة تمهيداً لاحتمال خفضه بسبب حالة الحرب الدائرة في غزة. كما أعربت وكالة فيتش عن احتمالية تخفيض التصنيف الائتماني لإسرائيل نتاج تزايد خطر اتساع الصراع في ظل الاشتباكات العسكرية التي تخوضها إسرائيل مع الجهات الأخرى. كما ذكرت "موديز" أنّ "هذه المراجعة تقرّرت بسبب الصراع المفاجئ والعنيف بين إسرائيل وحماس"، محذّرة من أنّ التداعيات الأخطر لهذا النزاع بتكلفته البشرية الباهظة سوف يؤثر على الائتمان"[61].

ثانياً: فيما يخص الأثار الاقتصادية للحرب على فلسطين وقطاع غزة؛ فهي الأصعب نتاج حالة التدمير التي تتبعها إسرائيل في المنطقة، خاصة ما يتعلق منها بالبنية التحتية وكل الأدوات الأساسية اللازمة لبناء اقتصاد حقيقي ومنتج، وتشير تقديرات المؤسسات الدولية المسؤولة عن إعادة الإعمار في غزة، إلى أن الأمر سوف يحتاج إلى جهود مضنية وتكلفة مرتفعة تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات لمحاولة الإعمار من جديد. وكانت البورصة الفلسطينية أول ما تأثر به الاقتصاد المحلي الفلسطيني بسبب اندلا ع الحرب، إذ سجلت تراجعاً في معظم جلساتها منذ السابع من أكتوبر 2023، وهبوط حاد في مؤشرها الرئيس "مؤشر القدس" لأدنى مستوى منذ سبتمبر 2021، حيث تقدر نسبة التراجع بحوالي 8.5%في الفترة من 5 –7 أكتوبر 2023 .وفي بيان أصدره مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في

29 أكتوبر 2023 بما يمثل قراراً تنظيمياً يُسمح من خلاله للشركات المساهمة العامة المدرجة شراء أسهمها دون اشتراط عقد أو موافقات من قبل الهيئة العامة غير العادية[62].

وعن الأوضاع الاجتماعية في غزة فهي الأصعب، وتشير منظمة الإسكوا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقرير لها حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة إلى تدهور في التنمية البشرية إذ تبلغ الكثافة السكانية في غزة حوالي 6,300 نسمة لكل كلم، تبلغ نسبة الأطفال فيهم حوالى ما يقارب 40% من سكان القطاع ممن تقل أعمارهم عن 15 عام، ونحو 60% من السكان لاجئون، ومن المعروف أن الأحوال المعيشية في غزة محفوفة بالمخاطر جراء حالة الحصار التي فرضت على القطاع منذ 2007 والتي اقترنت بعمليات عسكرية متكررة الأمر الذى أدى إلى استفحال حالات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي[63]. وفي إشارة واضحة من قبل مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بأن عمليات النزوح قد زادت إلى الضعف بعد حالة الحرب الغير إنسانية في غزة، حيث يقدر عدد النازحين داخلياً بحوالي 1.5 مليون شخص وسط ظروف إنسانية قاسية، منها انقطاع الكهرباء والغذاء والمياه والأدوية، ومن الملاحظ أن حجم المساعدات الإنسانية التي دخلت غزة منذ اندلا ع الحرب تعادل نحو 3 في المائة فقط من تدفقات المساعدات التي كانت تدخل قبل الحرب وكذلك 6 في المائة فقط مما هو مطلوب لمنع تفاقم تدهور الحالة الإنسانية المتردية أصلاً[64].

3. الحرب في غزة ومنظومة الأمن السيبرانى

إذا تحدثنا عن موقع إسرائيل في ميزان القوة السيبراني، تعد إسرائيل من الدول المتفوقة في مجال الأمن الإلكتروني، ففي تقرير نشره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أفاد بأن إسرائيل "كانت من أوائل الدول التي حددت الفضاء الإلكتروني كتهديد محتمل لأمنها القومي، وبدأت معالجة القضية منذ أكثر من 20 عاماً". ومن المثبت أيضاً أن إسرائيل تُعد وبلا شك مركز قوة في مجال الأمن السيبراني عالمياً، وهذا ما أشارت إلية شركة الأبحاث الأميركية ستارت اب جينوم والتي أفادت بأن تل أبيب تحتل المرتبة السابعة في القائمة السنوية لأفضل نظام إيكولوجي تكنولوجي عالمي. إلا أنه ومن المثير للاندهاش أن حرب أكتوبر 2023، قد قلبت الموازين رأساً على عقب، بل و دفعت بالتشكيك في قدرات الأمن الإلكتروني الإسرائيلية، وهذا ما أعربت عنه شركة الأمن السيبراني الإسرائيلية تشك بوينت سوفتوير تكنولوجيز لبلومبرغ بإن الهجمات الإلكترونية على الأهداف الإسرائيلية زادت وتيرتها بنسبة 18 في المئة مقارنة بالأيام الأولى من الحرب. هذا وقد ارتفعت محاولات الاختراق الإلكتروني ضد الحكومة والجيش الإسرائيلي أكثر من 50 بالمئة مقارنة بما قبل هجمات حماس، بحسب تصريحات أدلى بها "جيل

ميسينغ" كبير الموظفين في شركة تشك بوينت. وتعد عملية القرصنة التي قامت بها مجموعة "فريق مالك" من أخطر الاختراقات التي تعرضت لها إسرائيل، والتي اخترقت كلية(أونو) الأكاديمية الإسرائيلية وسرقت معلومات عن أكثر من 250 ألف شخص، كما نشرت المجموعة وثائق هوية لمواطنين إسرائيليين ولقطات تبدو من أنظمة المراقبة بالفيديو في الكلية[65].

4. القدرات الدبلوماسية ووقف الحرب في غزة:

تؤول النتائج النهائية في أغلب التحليلات إلى فشل الدبلوماسية الإسرائيلية في تحصيل الشرعية المطلوبة للرد على هجمات حماس ضد إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023، وردة الفعل الرافضة لاستخدام العنف تجاه المدنيين العزل في قطاع غزة، خاصة بعدما قطعت بوليفيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وسحبت تشيلي وكولومبيا سفيريهما من تل أبيب بسبب العدوان الغاشم على القطاع، بما يعد بمثابة انتكاسة للدبلوماسية الإسرائيلية ومؤشراً على تراجع الدعم والغطاء الذي حصلت عليه إسرائيل لشنها مثل تلك الحرب، حيث لم تستبعد أن يكون قرار تلك الدول في أميركا اللاتينية بمثابة كرة الثلج المتدحرجة التي طعنت بالسردية الإسرائيلية، ودمجت معها مواقف الكثير من الدول والتي يمكن أن تتخذ نفس الموقف في المستقبل القريب. وقد تعرضت اسرائيل لانتقادات دولية واسعة حيث وجهت تركيا وابلاً من الانتقادات اللاذعة للعمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في قطاع غزة الأمر الذى عجل باستدعاء وزارة الخارجية الإسرائيلية لجميع موظفيها ودبلوماسيها من تركيا.وفي منشور على موقع إكس المعروف بتويتر سابقاً؛ أفاد وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين بأنه سيتم إعادة تقييم العلاقات الإسرائيلية التركية. ولم يخلُ المشهد من ميوعة بعض المواقف حيث صرح الرئيس الأمريكي جو بايدن في أعقاب الحرب علي غزة بإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ حل الدولتين، ومطالبة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتينياهو بإجراء تغييرات في حكومته المتطرفة والقبول بحل الدولتين تحقيقاً للأمن الإسرائيلي[66]. وفي جلسته الاستثنائية في اجتماع وزراء الخارجية العرب شدد مجلس جامعة الدول العربية في الحادي عشر من أكتوبر على ضرورة الوقف الفوري للهجمات الإسرائيلية على القطاع وتصعيد العمليات العسكرية في محيطه، كما دعا كافة الأطراف إلى ضرورة ضبط النفس والتحذير من التداعيات الإنسانية والأمنية الكارثية، التي يمكن ان تحدث نتيجة لاستمرار الأوضاع والتصعيد في المنطقة، ودعا الجميع والمجتمع الدولي إلى العمل نحو التحرك العاجل والفعال تنفيذًا للقانون الدولي، وحماية لأمن المنطقة واستقرارها[67]. هذا وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في 27 من أكتوبر تطالب الطرفين بعقد هدنة إنسانية فورية، وتشير التحركات الفعلية إلى الجهود التي قدمتها بعض الدول ومنها

الأردن حيث تقدمت لمنظمة الأمم المتحدة بمشروع قرار لوقف العدوان على غزة وافقت عليه 120 دولة مقابل 14 رفضوا القرار من بينهم إسبانيا وفرنسا كما امتنعت 45 دولة عن التصويت من بينها ألمانيا وإيطاليا اللتان تدعمان "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها[68]. و حاولت بعض الدول الخليجية استخدام نفوذها الإقليمي والدولي لوضع حد للأعمال العدائية في فلسطين ؛مثل قطر والمملكة العربية السعودية التي استضافت في 11 من نوفمبر العشرات من الزعماء في سياق قمة إسلامية عربية مشتركة، دعا فيها الجميع إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، كما وجهوا اتهاماً صريحاً لإسرائيل بارتكابها جرائم حرب وإبادة جماعية في حق الشعب الفلسطيني. أما عن الدول الغربية فقد أكد رئيسا وزراء كندا وبريطانيا على دعمهما المطلق لإسرائيل في دفاعها المشروع عن النفس، كما أدان الاتحاد الأوروبي "بأشد العبارات الممكنة هجمات حماس"، مؤكدا تضامنه مع إسرائيل، لكن العديد من الأعضاء داخل أروقة الاتحاد كشفوا عن اختلافات وتباينات بشأن أي وقف لإطلاق النار. وفي نطاق استخدام الحيل والمناورات الدبلوماسية حاولت إسرائيل الالتفاف على الموقف للخروج من مأزق اتهامها أمام محكمة العدل الدولية، حيث تؤكد جنوب أفريقيا – الدولة المُدعِية – في تقريرها المؤلف من 84 صفحة أن الهجمات العسكرية الإسرائيلية في غزة تنتهك وبشكل واضح التزام إسرائيل لاتفاقية الإبادة الجماعية 1948، والتي تعرّفها بأنها "شكل من الأفعال التي ترتكب بقصد التدمير كلياً أو جزئياً لمجموعات تجمعها خصائص مشتركة قد تكون إما قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية.، ويشير موقع "أكسيوس" بأنه تم رصد برقية تتضمن تفاصيل لمخططات تقوم بها وزارة الخارجية الإسرائيلية لتوجيه سفاراتها بالخارج للضغط على الدبلوماسيين والسياسيين في الدول المضيفة لمعارضة القضية المثارة في المحكمة الدولية وبشكل علني. وتتضمن البرقية إفصاحات إسرائيلية عن مقدار ما تبذله تل أبيب من أجل تقديم المساعدات الإنسانية لسكان غزة، وأنها تسعى دائما لتقليل الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمدنيين، وهى تهدف من وراء هذا إلى دحض تعريف الاتفاقية التي تعرّف الإبادة الجماعية بـ"خلق ظروف لا تسمح ببقاء السكان، مع نية إبادتهم"[69].

5. غزة وحسابات القوة الناعمة:

مع استخدام الأطراف المختلفة لمنظومة القوة الخشنة او ما تعرف بالقوة الصلبة في الحرب في غزة، يتساءل البعض عن فاعلية القوة الناعمة وهل يمكن ان يكون لها دور موازي لاستخدام القوة الصلبة، فمن خلال استقراء الأحداث في غزة يمكن ان نلخص المشهد في الآتي:–

أولاً: دور الإعلام في تشكيل الرأي العام العالمي، فعلى حين تعلن أغلب القنوات العربية عن حجم الدمار ومأساة الشعب الفلسطيني في القطاع، وكافة الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها المحتل الإسرائيلي من جراء الهجوم الغاشم، وما كبدته معاناة استمرت 75 عاماً من الغزو الإسرائيلي لفلسطين و56 عاماً من الاحتلال العسكري ومعاناة الفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلي .لم يتوان الإعلام العربي بكافة مفرداته المرئية والمسموعة فضلا عن مواقع التواصل الاجتماعي من تصوير ما يحدث في 7 أكتوبر 2023 ووصفه كما جاء في أغلب الروايات بالوحشي على المدنيين في القطاع، فمن المتعجب ردة الفعل الإسرائيلية والتي لا تتناسب على الإطلاق مع ضربات حماس خاصة وكأن إسرائيل أعلنت انتقاماً موسعاً اتخذت فيه شكل الإبادة الجماعية، والأفعال غير المبررة إنسانياً في حق شعب أعزل تم سلبه كافة سبل الحياة الطبيعية، ابتداءً من الحصار وقذف المنازل والمستشفيات وعمليات التهجير القسري والقمع ومنع المساعدات الإنسانية بل واستهداف القوافل الإغاثية لمنظمات دولية وعالمية وغيرها، بل ونجد على النقيض يسعى الإعلام الغربي من خلال ترويجه للمعلومات المضلّلة والمتجذرة في سرديات غير موثّقة أو متناقضة أو خاطئة مضحياً بكل مصداقية ومهنية في العمل الإعلامي ؛كالحديث عن قطع رؤوس الخدج واغتصاب النساء الإسرائيليات، رددتها أبواق إعلام غربية مثل ؛السي إن إن (CNN) الوسطية و فوكس نيوز (Fox News) اليمينيّة. وفي دراسة أجرتها الباحثة منية عبيدي تناولت خلالها نماذج من الخطاب الإعلامي الغربي واستراتيجيات تغطيته للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وبتحليل صورة الذات الفلسطينية وأبعادها في هذا الخطاب. أوضحت مغالطات الإعلام من خلال تحليل الخطاب وتوجيهاته نحو بناء وتشكيل صورة يُقدِّمها للمتلقي محاولاً التأثير وتوجيه الرأي العام العالمي، وكذلك تقديم رواية مخالفة للوقائع ومناقضة لحقائق مجريات الحرب ومساراتها[70].

وتشير أغلب الدراسات أن انفتاح وسائل الإعلام في ظل الطفرة التكنولوجية العالمية، تجعل ومن السهولة بمكان سرعة فضح الأكاذيب وكشف زيفها، ففي خلال فترة زمنية محدودة، من 7 حتى 20 من أكتوبر، تتحدث أغلب الروايات الإسرائيلية عن تجاوزات قد رصدتها تتعلق بهجمات حماس على إسرائيل وتداعياتها، بل وتدافع بإستماتة عن حقها في الدفاع عن النفس. إلا أن تفنيد تلك الادعاءات وكشف محاولات التزوير والتزييف قد كشفه حجم المحادثات عبر الإنترنت والتي وصلت إلى حوالي 311 مليون محادثة (منشور أو مقال) بما أنتج حوالي 1.5 مليار تفاعل تفاوتت بين (إعجاب، تعليق، إعادة نشر)، وقد تم جمع 9 ملايين خبر صحفي فيما يتعلق بالموضوع من 730 ألف وسيلة إعلام رقمية، ما يشير إلى انتشار وانتباه كبيرين لهذا الموضوع حول العالم. هذا الانتشار أخذ في التزايد وبصورة خطية

تصاعدية بعد الأسبوع الأول الذي تلى مباشرة حادثة مجزرة المستشفى المعمداني، وعن ترتيب اهتمامات المواقع كان تويتر (X) فيها المنصة الرئيسية، حيث بلغت نسبة الحوارات والتفاعلات فيه ما يقارب 96.5% من الحوارات و76% من التفاعل، تلاه تيك توك بنسبة 10.5%[71]. هذا وقد شغل الحوار الذى أجراه الإعلامي المصري باسم يوسف المقيم في الولايات المتحدة مع الإعلامي بيرس مورغان تفاعلا بين رواد مواقع التواصل الاجتماعي بعد تعليقه على الأحداث الجارية في غزة وإسرائيل.مؤكداُ أن إسرائيل تلعب دائما دور الضحية دائماً وأنه لم يرى قط ضحية تضع مضطهديها تحت الحصار وتقصفهم 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، واصفاً العلاقة مع إسرائيل كالعلاقة مع مريض نفسى نرجسي[72].

ثانياً: الرأي العام وردود الفعل العالمية انطلقت ردود الفعل العالمية تجاه الأحداث في غزة نحو التنديد والرفض بكافة مظاهرها، وشنت معظم دول العالم العربية منها والغربية مظاهرات عارمة، رافضة أبشع صور التعاطي مع الشعب الفلسطيني، كانت أبرزها المسيرات التضامنية التي نظمتها طوائف من الشعوب في كل أنحاء العالم في الأردن والمغرب وتونس ومصر والولايات المتحدة وأستراليا وكندا، كما نظم بريطانيون وعاملون في القطاع الصحي وقفة احتجاجية أمام مقر الحكومة البريطانية في لندن دعت إليها مجموعة "موظفو الصحة من أجل فلسطين."مطالبين بوقف الحرب الإسرائيلية على القطاع، رافعين شعارات ولافتات منددة بالعدوان الإسرائيلي غير الإنساني، وأخرى تدعو للوقف للفوري لإطلاق النار. كما أدى المشاركون صلوات حداد على أرواح الشهداء الفلسطينيين[73]. ومنذ بواكير الأحداث شارك ما يقارب من الألف شخص في سيدني ضمن مسيرة تضامنية مطالبين حكومتهم الاسترالية بضرورة إيقاف دعمها لإسرائيل في مولبرون أيضاً بأستراليا انطلقت حملات التأييد للشعب الفلسطيني، وانتشرت العديد من المظاهرات في كل من البرازيل ومدينة ميناداناو بالفلبين وسينتاجما بأثينا (اليونان) وأفغانستان والعراق والهند ولاهاي بهولندا وغيرهم من مدن وعواصم العالم كله، وفي محاولة لتحجيم هذا التأييد الشعبي العالمي منعت فرنسا وألمانيا مظاهرات التأييد للشعب الفلسطيني، وقررت وزارة الداخلية الفرنسية حظر جميع المظاهرات الداعمة لفلسطين، وحددت عقوبة خرق هذا الحظر بالحبس ستة أشهر وغرامة مالية تقدر بـ7500 يورو. وفي ألمانيا، قررت شرطة برلين حظر أية نشاطات داعمة للفلسطينيين أو حتى التضامن مع الأسرى داخل السجون الإسرائيلية. وعلى الصعيد الإسرائيلي ذاته تصاعدت وتيرة الاحتجاجات ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من قبل عائلات وذوي الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، منددين ورافضين لسياسات البطء والتأخر في إبرام صفقات تبادل الأسرى. انضم إلى هذا الحراك الإسرائيلي منظمة "كسر الصمت" أو "شوفريم شتيكاه" وهي منظمة إسرائيلية مناهضة للاحتلال تقوم

بنشر انتهاكات الجنود الإسرائيليين بحق الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة منذ العام 1967 . دعا من خلالها مدير المنظمة نداف فايمان بضرورة وقف النار وتحرير الأسرى الإسرائيليين، قائلاً إنه "لا حسم عسكري لمعركة غزة، وبدلاً من تعمد إسرائيل تصعيد الصراع، عليها اتباع المسار السياسي بما يضمن إنهاء حالة الصراع المستمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين[74].

ولم يخلو المشهد من حملات الدعوة بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية تأييداً للشعب الفلسطيني، فقد صدر عن الاتحاد العام للنقابات العمالية الفلسطينية نداءً عاجلاً لنقابات العمال عبر العالم بضرورة وقف تجارة الأسلحة إلى إسرائيل[75]، وفي نفس السياق أصدرت نقابات عمال النقل البلجيكية تعليمات موجهة إلى أعضائها بعدم التعامل مع أي معدات عسكرية إسرائيلية[76]. وفي ظل هذا الحراك وصفت عدد من النقابات العمالية الهندية الأوضاع في غزة على أنها "إبادة جماعية مخزية" وحثت جميع منسوبيها على مقاطعة جميع البضائع الإسرائيلية[77]. ومن أشهر حملات المقاطعة ؛حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات "بي دي إس "، وهى تعد من أقوى الحملات المعادية للسامية انطلقت في العام 2005 نحو 170 هيئة من هيئات المجتمع المدني الفلسطيني بغرض ممارسة الضغط على إسرائيل عن طريق مقاطعة بعض شركات تعتبرها الحملة الأكثر دعما لإسرائيل "لمضاعفة الأثر"، وهي شركات، بحسب موقع بي دي إس، لها فروع في مستوطنات مقامة على أراض فلسطينية، أو تستثمر أموالها في بنوك إسرائيلية لتمويل مشروعات تخدم تلك المستوطنات، من بينها شركة ملابس وأحذية رياضية شهيرة ترعى اتحاد كرة القدم الإسرائيلي الذي تقول الحملة إنه يضم فرقاً تنتمى لمستوطنات إسرائيلية على أرض فلسطين المحتلة[78]. وعن ردود الفعل الإيجابية لوحظ انخفاضاً مهولاً في الإقبال على فروع سلاسل مطاعم ومقاهي مستهدفة منذ بدء الحرب على غزة، فقد تم تداول صوراً تشير إلى أن محلات السوبر ماركت باتت تقدم تخفيضات كبيرة وعروضاً مغرية على منتجات مستهدفة من حملات المقاطعة، وهو ما اعتبره البعض دليلاً على نجاح وفاعلية تلك الحملات.كما أن بعض الشركات العالمية التي كانت قد أعربت عن تأييدها لإسرائيل في بداية الصراع أصدرت بيانات لاحقة تحدثت فيها عن أسفها لسقوط ضحايا من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولارتفاع حوادث معاداة السامية وكراهية المسلمين، كما أعلنت عن تبرعها للصليب الأحمر وغيره من منظمات الإغاثة التي تساعد الأسر المتضررة "في منطقة الشرق الأوسط"، وتحدثت عن أملها في أن يتحقق السلام لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين.وعن سلسلة مطاعم ماكدونالدز الأمريكية فبعد أن أعلنت الشركة الحاصلة على حق استخدام علامتها التجارية في إسرائيل توزيع وجبات مجانية على الجنود الإسرائيليين.عاد وكلاء الشركة في عدد من البلدان العربية

إلى النأي بأنفسهم عن هذا التصرف، مبررين عدولهم عن تصرفهم هذا بتقديم تبرعات لصالح أهالي غزة.كما أصدر الوكيل التجاري لسلسلة مقاهي ستاربكس الشهيرة في منطقة الشرق الأوسط بياناً أعلن فيه نفيه القطعي لما أثير حول أن الشركة تقدم دعما ماليا للحكومة الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي. ويشير خبراء اقتصاديين بأنه يجب للتأكد من فاعلية تلك الحملات أن لا تقتصر المقاطعة على المستوى الشعبي فقط دونما تنسيق مع الجهات الاقتصادية المعنية مثل الغرف التجارية مثلاً، من أجل تحديد المنتجات التي ينبغي مقاطعتها، والمتاح من البدائل الوطنية، ومعرفة على من سيقع الضرر بالتحديد، هل سينال الشركات الأم المستهدفة أم وكلاء تلك الشركات المحليين؟، حتى تكون المقاطعة ذات أثر فعال هذا من جانب، و دون إلحاق الضرر بالبلدان خاصة ذات الاقتصاديات المتواضعة من جانب أخر[79].

الخاتمـــــــة

Conclusion

مما لا شك فيه أن قوة أي دولة لا يمكن أن تظهر إلا عند اختبارها في الواقع العملي، ولعله سبق التوصل من خلال محاولات قياس قوة الدول، أن هناك فجوة قوة شاملة بصفة عامة وعسكرية خاصة بين إسرائيل و الدول الفاعلة في الصراع العربي– الإسرائيلي، هذا على الرغم من أن مؤشرات القياس قد اتجهت في بعض الأحيان لترجيح كفة بعض الأطراف العربية الفاعلة في الصراع في بعض عناصر القوة وذلك بالتطبيق على حربى 1967 و1973، إلا أنه ومن المتصور أن يظل السيناريو الواقعي هو الأقرب في مجريات الأمور، فعلى الرغم من التطورات التي ظهرت في حرب غزة، وبالنظر إلى عامل القوة العسكرية لا يزال جيش الاحتلال الإسرائيلي يصنف ببلوغه المرتبة السابعة عشر على أنه أكثر الجيوش إنفاقاً في العالم بميزانية دفاع تتجاوز 24 مليار دولار سنوياً. كما يصنف وفقاً للقوة الإجمالية بجميع أسلحته وأفراده ضمن أقوى 18 جيش عالمياً حسب احصاءات موقع "غلوبال فايرباور" للعام 2023، هذا بالإضافة إلى ما تتحصل عليه إسرائيل من مساعدات عسكرية من حلفائها التقليديين من داخل حلف الناتو حيث تقدر المساعدات الأمريكية بحوالي 3 مليارات و800 مليون دولار سنويا، بينما تحتل إسرائيل المرتبة 12 بين الدول المصدرة للسلاح. وتعتبر القوة النووية الخامسة في العالم، وذلك لحيازتها رؤوس نووية يمكن أن يصل عمقها إلى مسافة تقدر بحوالي 1500 كيلومتر. وتشير أغلب التحليلات في دراسات توازنات القوى إلى أن هناك دائماً علاقة ارتباطية بين فجوة القوة واستمرارية حالة الصراع، بما يعنى أنه في حالة تلاشت تلك الفجوة كلما كان الأطراف أقرب إلى الحل، وعلى العكس تماماً كلما وجدت تلك الفجوة وكانت لصالح أحد الأطراف كلما كان المشهد أقرب ما يكون إما لحالة حرب أو

سلام مؤقت سريعاً ما ينتهي. ومن المرجح أن فجوة القوة لازلت تتجه لصالح الطرف الإسرائيلي على الرغم من حالة الإرباك وعدم التوازن المؤقت جراء الأحداث في غزة، والتي ومن المؤكد سوف تتداركها إسرائيل في أقرب وقت ممكن، ومع استدعاء المشهد تظل الآمال معلقة على إمكانية تحقيق بعض المكتسبات الفلسطينية على أرض الواقع بعدما أسقطتها القوة المحتلة والقوى الدولية لعقود من الزمان، وبرؤية واقعية لا يمكن أن نتغافل عن الدعم المطلق التي تحصل عليه إسرائيل من حلفائها الغربيين، وكذلك حالة تشرذم الدول الفاعلة في المنطقة وانغماسها في شؤونها الداخلية، والتي أصبحت تمثل تحدياً واضحاً وتهديداً صريحاً في أغلب الأحوال لوجودها واستمراريتها دون زعزعة أو عدم استقرار، بالطبع يعد ذلك من المعوقات التي تواجه سيناريو التغيير المحتمل في المنطقة. إلا أنه يمكن القول أن رؤية أحادية للمشهد لا يمكن أن تقدم نتائج منطقية للأحداث، ومن ثم يمكن تلخيص السيناريوهات الممكنة والمحتملة في سيناريوهين رئيسيين :

الأول: سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة حيث التسيد الإسرائيلي المدعوم من الغرب، مع ضمان تفوق القوة الإسرائيلية على كافة الأصعدة.

الثاني: سيناريو التغيير المحتمل والاتجاه نحو التراجع التدريجي في الهيمنة الإسرائيلية، واختلال موازين القوى بما يدعم في النهاية حصول الطرف الفلسطيني على بعض من المكاسب والحقوق المهدورة.

وإن كان السيناريو الأول هو الأقرب للواقع وفقاً لتقديرات القوة الشاملة الإسرائيلية بما يعظم فجوة القوة بينها وبين كافة الأطراف المنخرطة في الصراع، أما سيناريو التغيير يظل بعيداً إلى حد ما وإن كان ليس مستحيلاً فقد أظهرت بعض الكتابات تصوراً مأمولاً في ظل حالة صمود المقاومة التي عبرت عن نفسها في الأيام الماضية، وإن كان الأمر يتطلب تغييراً شاملاً في المعادلة برمتها، وهذا يتطلب الآتي: –

1. تسريع وتيرة التغيير في هيكلية النظام الدولي والتحول نحو التعددية القطبية بما يسمح بإعادة رسم خريطة التحالفات في المنطقة وتغيير موازين القوى بها.
2. استثمار القوى الصاعدة كروسيا الاتحادية والصين في تقليص فجوة القوة لصالح الأطراف دون الطرف الإسرائيلي في الصراع.
3. التفكير في إحداث توازنات في المنطقة العربية تقوم على أساس سياسة الردع، وهذا يتطلب عقد الآمال على استعادة المنطقة لتوازناتها العسكرية والاستراتيجية.
4. تنسيق السياسات وترميم التصدعات في العلاقة بين الفصائل الفلسطينية لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية.

5. الإسراع في تطبيق حل الدولتين على أرض الواقع، وهو يعد الحل الأنسب لإنهاء حالة الصراع في المنطقة وهو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للطرف الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) على جاسم محمد التميمى، إثر التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية، العراق، الجامعة المستنصرية، مجلة طرق التعليم والعلوم الاجتماعية، العدد 6(2)، يناير 2019، ص 35.

(2) جيمس دورتى، ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، الكويت، ط1، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1995، ص61.

(3)حول العلاقة بين القوة والقدرة في العلاقات الدولية انظر في:سوزان إسماعيل عبد الله بنديان، دور القوة الذكية في إدارة الأزمات الدولية، المملكة الأردنية الهاشمية/عمان، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2020، ص ص 16–21.

(4)موسوعة مقاتل من الصحراء، القوة الشاملة للدولة وحسابتها

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/KowaShamla/sec03.doc_cvt.htm

(5) سماح عبد الحى، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان2005–2013، القاهرة، دار النشر للثقافة والعلوم، 2014، ص 30–31.

(6) *Joseph Nye, Power in the Global Information Age: From Realists to Global,(NewYork, Routelage,2004)p.5 .*

(7) جون ميرشايمر، ترجمة مصطفي محمد قاسم، مأساة سياسة القوى العظمى، المملكة العربية السعودية، النشر العلمى والمطابع /جامعة الملك سعود، 2012ص 69–70.

(8) *Joseph Nye and Richard Armitage, CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2007), pp. 27–57 ،*

(9) مايكل كوكس، القوة الذكية: بديل لثنائية الصلبة والناعمة، آفاق المستقبل، العدد 4، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية (أبو ظبي)، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2010، ص 50 – 55.

(10) *Daniel T. Kuehl, 'From Cyberspace to Cyberpower: Defining the Problem', in Franklin D. Kramer, Stuart H. Starr and Larry K. Wentz (eds), Cyberpower and National Security (Washington DC: National Defense University Press and Potomac Books, Inc., 2009), pp. 41–2 .*

(11) *Joseph S. Nye, Jr, Cyber Power, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, May 2010.at: https://www.belfercenter.org/sites/default/files/legacy/files/cyber-power.pdf*

(12) *Christopher Walker and Jessica Ludwig, from 'Soft Power' to 'Sharp Power' Rising Authoritarian Influence in the Democratic World Washington, D.C.: International Forum for Democratic Studies National Endowment for Democracy, December 2017. Available at: https://www.ned.org/wp-content/uploads/2017/12/Introduction-Sharp-Power-Rising-Authoritarian-Influence.pdf*

(13) هوشنك صابر أحمد، عبد الفتاح على الرشدان، نظرية القوة الحادة في العلاقات الدولية توظيفها في السلوك السياسى الخارجي للدولة، العراق، مجلة قه لاى زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية/كردستان، ، المجلد٦، (العدد 1)، شتاء ٢٠٢١.

(14) عز الدين عبد المولى، ما القوة الحيوية؟ كورونا واختبار المفهوم التقليدي لقوة الدولة"، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2020، ص 3–4.

(15) يعتبر هوبز وميكافيللى من الرواد الذين قدموا مفهوما لفكرة القوة على اعتبار أن السياسات كافة ما هي إلا سياسات قوة، وأن القوة العسكرية هى الحاسمة و المعبرة عن مصالح الأطراف المتصارعة، لمزيد من التفاصيل انظر في: على عودة العقابى، العلاقات الدولية:دراسة تحليلية في الصول والنشأن والتاريخ والنظريات، بغداد، ط1، دار الرواد، 2010، ص ص 165–146.

(16) صباح النور، النظرية البنائية ودورها في تعزيز الأمن العراقى(دراسة تحليلية)، مجلات المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية السياسية، يناير 2022

(17) انظر في: أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، مصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية /جامعة الإسكندرية، العدد 2، 2016، ص 14–19

(18) انظر: ريتشارد ليتل، ترجمة: هانى تابرى، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، بيروت، ط1، دار الكتاب العربى، 2009، ص13–19.

(19) حيدر زاير العامري، " العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوزان التهديد "إطار نظرى"، العراق، مجلة العلوم السياسية /جامعة بغداد، العدد 53، ، 2017 ص 288.

(20) *M Stephen Walt, Relations International: One World, Many Theories, Foreign Policy,No.110, Special Edition: Knowledge of Frontiers(Spring 1998),p.31.*

(21) جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة (دبي)، ترجمة ونشر مركز الخليج لألبحاث، ، 2004، ص 428.

(22) رقية غربي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير، 2012/2011، ص 49.

(23) أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية" دراسة تقويمية"، مصر، المجلة العلمية كلية التجارة /جامعة أسيوط، العدد (57)، ديسمبر 2014، ص 11–12.

(24) انظر في: محمد حمشي، "نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/ 2011، ص 89.

(25) لمزيد من التفاصيل انظر في: أمينة مصطفي دلة، "الدراسات الأمنية النقدية". (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، 2013.

(26) مثلت الفلسفة الماركسية مرحلة فارقة في تشكل إسهامها النقدي للنظرية النقدية، لذلك هناك من يعتبر أن النظرية الاجتماعية النقدية مجرد ماركسية متقدمة أو ماركسية جديدة، لأنها تقدم أطرها النظرية في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية ذات توجه ماركسي، وتسمي أحياناً بالغرامشية المتجددة نسبة إلى المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" الذي طرح فكرة الهيمنة بإعتبارها تعني فرض السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة .

(27) أنورمحمد فرج محمود، ئاريان رشيد شريف، مساهمات مدرسة فرانكفورت في العلاقات الدولية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة /جامعة السليمانية، 2014، ص 544–547.

(28) لمزيد من التفاصيل انظر في:

George Modelski , World Power Concentrations: Typology, Data, Explanatory Framework ,University programs modular studies , General Learning Press, 1974.

(29) انظر في جمال على زهران، نظرية قياس قوة الدولة:إطار تحليلى لدراسةالصراع العربى الإسرائيلي، مجلة البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية، العدد(20)، 1992، ص 109–110.

(30)قد تطرقت مراكز التفكير العالمية إلى كيفية قياس وتصنيف القدرات السيبرانية للدول عبرالعالم، ومن الأدوات المستخدمة ؛أداة تقييم بناء القدرات التي وضعها البنك الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية، والتقرير السنوي حول النضح السيبراني الذي يصدر عن المعهد الأسترالي للسياسات الإستراتيجية، والرقم القياسي للتأهب السيبراني الذي يصدر عن معهد بوتوماك لدراسة السياسات العامة، وحتى نموذج نضج قدرات الأمن السيبراني الذي يصدر عن المركز العالمي لقدرات الأمن السيبراني بجامعة أكسفورد، والرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني الذي يصدر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، وكذلك إطار تقييم القدرات الوطنية الذي يصدر عن وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالأمن السيبراني

(31)تغريد صفاء، لبنى خميس مهدى، أثر السيبرانية في تطور القوة، بغداد، مجلة حمورابى، العدد(33 ـ 34)، السنة الثامنة، شتاء / ربيع2020، ص 152.

(32)انظر *belfer center Report* على الرابط التالى:-

https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/CyberProject_National%20Cyber%20Power%20Index%202022_v3_220922.pdf

(33) Kurt Campbell and Michael O'Hanlon, "Hard Power: The New Politics of National Security", Basic Books, (2006), p22.

(34)يوسف محمد الصوانى، نظريات في العلاقات الدولية، بيروت، منتدى المعارف للنشر، ط 1، 2013، ص 161–162.

(35)https://www.russiamatters.org/sites/default/files/media/files/Measuring%20National%20Power.pdf

(36) https://www.russiamatters.org/analysis/russian-power-under-putin-and-down-and-flatline

(37)Jeffery Hart,Three approaches to the measurements of power in International Relations, International Organization, University of Wisconsin Press Vol. 30, No. 2 (Spring, 1976), pp. 289-305.

(38)جمال على زهران، نظرية قياس قوة الدولة:إطار تحليلى لدراسةالصراع العربى الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 113.

(39)عاطف السعداوى، نحو إعادة رسم خريطة القوى الناعمة العربية، سكاى نيوز عربية، 9فبراير 2021 .

https://www.skynewsarabia.com

(40) *https://brandfinance.com/press-releases/global-soft-power-index-2022-usa-bounces-back-better-to-top-of-nation-brand-ranking*

(41)وسيلة بومدين، استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة:ليبيا نموذجاً، الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، 2021/2020، ص 44 LMD في تخصص: السياسة الدولية، جامعة أبو بكر بلقا يد(تلمسان)،

(42)انظر في اللواء أحمد فخر، محاضرة بعنوان "حسابات القوة الشاملة في إطار مفهوم الأمن القومى، كلية الدفاع الوطنى، في جمال على زهران، نظرية قياس قوة الدولة:إطار تحليلى لدراسة الصراع العربى الاسرائيلى، مرجع سابق، ص 109.

(43)جمال على زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربى الاسرائيلى، بيروت/لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ديسمبر2006، ص 95.

(44)لمزيد من التفاصيل عن دراسات المناطق أنظر في:أمينة يوسف، الدراسات المناطقية في ظل التحولات الكبرى للسياسة الدولية البعد الواقعي والنقاش النظرى، الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد (5)، العدد (3)، السنة 2021، ص 127–128

(45) *John Mearsheimer , Taiwan's Dire Straits ,National Interest, Washington, D.C, Number (130), Mar / Apr 2014.*

https://www.mearsheimer.com/wp-content/uploads/2019/06/Taiwans-Dire-Straits.pdf

(46)محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصر، مؤسسة الرضا للطباعة، 1989، ص329.

(47)أحمد مشعان نجم، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، العراق/ بغداد، جامعة النبار /كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، 2017، ص 233 .

(48)محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، بدون ناشر، 2020، ص 889– 894.

(49)انظر في جمال على زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربى الاسرائيلى، مرجع سابق، ص211

(50)فراس محمد أحمد الجحيشى، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، العراق/الموصل، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 423–424

(51) نبيه بشير، قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي، فلسطين، مجلة قضايا اسرائيلية، العدد (69)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 30 إبريل/نيسان 2018، ص 40

(52)إبراهيم خطيب، تأثير السياسات الإسرائيلية في النضال الفلسطيني: محطات مفصلية وسياسات مركزية، مركز الجزيرة للدراسات، 4 يناير 2023، على الرابط:https://studies.aljazeera.net/ar/article/5525

(53)جورج رايت، موقع بى بى سى بالعربى، 1 يناير 2024

https://www.bbc.com/arabic/articles/c3gynp589evo#:

(54)محمد وتد، تطور قدرات المقاومة الفلسطينية يكشف ثغرات القبة الحديدية.. هل يكون مقلاع داود بديلا؟، موقع الجزيرة دوت نت، 2023/5/13https://www.aljazeera.net/politics/2023/5/13/

(55)من الجدير بالذكر استهدفت حماس عمليات القصف المستمرعلى منطقة تل أبيب الكبرى، ولا سيما خلال الأسبوع الأول من الأعمال العدائية. وإجمالاً، جرى إطلاق 4300 صاروخ (سقط منها أكثر من 600 في غزة). وعلى مدار أحد عشر يوماً من الصراع، وصل هذا المتوسط إلى حوالي 390 صاروخ تم إطلاقها يومياً، مقارنةً بما يقرب من 650 صاروخ في الإجمال جرى إطلاقها على مدار 22 يوماً في 2008–2009 (29 صاروخ في اليوم الواحد)، و1500 صاروخ على مدار 8 أيام في عام 2012 (187/اليوم الواحد)، وأكثر من 4500 صاروخ موّزعة على 50 يوماً في عام 2014 (90/اليوم الواحد).أنظر في: غرانت روملى ونيرى زيلبر، تقييم عسكرى للصراع بين إسرائيل وحماس، معهد واشنطن، 25 مايو 2021.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tqyym-skry-llsra-byn-asrayyl-whmas

(56)أنظر في :موقع فرنسا 24، هجوم حماس على إسرائيل: عودة على التغطية المباشرة ليوم السبت 7 أكتوبر لحظة بلحظة، 2023/10/7https://www.france24.com

(57)انظر في أحمد علىبة، الحرب الرابعة:هل تغيرت معادلة القوى بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 18 مايو 2021، على الرابط التالى:

https://acpss.ahram.org.eg/News/17146.aspx

(58) أنظر موقع الجمهورية دوت كوم، معهد دراسات إسرائيلي: الحرب المقبلة ستكون مدمرة، 2020/6/31

https://www.aljoumhouria.com

(59)يوحنا مجدى، ما دور إيران في هجمات حماس الأخيرة على إسرائيل؟، موقع دى دبليو دوت كوم، 2023/10/10 https://www.dw.com

(60) انظر موقع سكاى نيوز عربية، بعد شهر على الحرب.. كلفة اقتصادية باهظة في إسرائيل وفلسطين، 7 نوفمبر 2023

https://www.skynewsarabia.com

(61) انظر موقع الجزيرة، "موديز" تضع تصنيف إسرائيل قيد المراجعة لخفض محتمل، 2023/10/20

https://www.aljazeera.net

(62) موقع سكاى نيوز عربية، بعد شهر على الحرب.. كلفة اقتصادية باهظة في إسرائيل وفلسطين، مرجع سابق.

(63) تقرير الإسكوا(الأمم المتحدة)، حرب غزّة: التداعيات الإجتماعية والإقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين، تقديرات أولية لغاية 5 تشرين الثانى/نوفمبر 2023

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-expected-socioeconomic-impact-palestine-arabic_4.pdf

(64)لمزيد من التفاصيل عن الأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليم والأمن الغذائى في غزة حتى 5 نوفمبر 2023، انظر في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ؛الأرضى الفلسطينية المحتلة، على الرابط التالى:

https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-30

(65) أنظر موقع سى إن إن الاقتصادية، الحرب السيبرانية.. الوجه الإلكتروني للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، 31 أكتوبر 2023. https://cnnbusinessarabic.com

(66)راكز الزعارير، دبلوماسية المقاومة بعد حرب غزة، جريدة الرأي الإلكترونية، 2023/12/17

https://alrai.com/article/10814414/

(67) موقع سى إن إن بالعربى، أبرز ما ورد ببيان وزراء الخارجية العرب عن الأحداث بإسرائيل وغزة، 12 أكتوبر 2023

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/10/12/arab-foreign-ministers-meeting-gaza-israel

(68) موقع بى بى سى نيوز بالعربى، ما الدول التي تدعم إسرائيل في حربها على غزة وتلك التي تدينها؟، 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 https://www.bbc.com/arabic/articles/c4n8qn04z7eo

(69)حفصة علمى، ما حيل إسرائيل الدبلوماسية قبل مثولها أمام محكمة العدل الدولية؟، موقعالجزيرة دوت نت، 11 يناير 2024 https://www.aljazeera.net

(70) منية عبيدى، موجهات الخطاب الإعلامي الغربي ومغالطات التغطية الإخبارية للحرب الإسرائيلية على غزة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 4 يناير 2024.

(71) منتصر جرار، تقرير خاص: نحو تفعيل للدبلوماسية الشعبية الرقمية الفلسطينية:نموذج الحرب على غزة/تشرين الأول 2023، مركز الأبحاث منظمة التحريرالفلسطينية، 2023.

(72) لمشاهدة الحوار انظر على موقع يوتيوب على الرابط التالى:

https://www.youtube.com/watch?v=GX1pk5nGu2g

(73) أنظر في موقع الجزيرة، مظاهرات تعمّ مدنا أوروبية وأميركية نصرة لغزة وتنديدا بالعدوان الإسرائيلي، 2024/1/7

https://www.aljazeera.net/news

(74) موقع الجزيرة، "كسر الصمت" بإسرائيل.. دعوات لوقف حرب غزة مع "فشل الدبلوماسية"، 2023/11/13

https://www.aljazeera.net/politics/2023/11/13

(75) لمزيد من التفاصيل انظر في:

-Palestinian Trade Unions Call for an End to Arming Israel", Middle East Research and Information Project ,16/10/2023.
https://merip.org/2023/10/palestinian-trade-unions-call-for-an-end-to-arming-israel/

(76) انظر في:**1111111**

- Belgian unions refuse handling arms shipments for Israel-Hamas conflict (Reuters),1/11/2023.
https://www.reuters.com/world/europe/belgian-unions-refuse-handling-arms-shipments-/israel-hamas-conflict-2023-10-31
(77) Alishan Jafri ,Trade Unions Denounce Israeli Call to Replace Palestinian Workers, Urge India to Reject Request,13Nov2023
https://web.archive.org/web/20231121180818/https://thewire.in/rights/trade-unions-denounce-israeli-call-to-replace-palestinian-workers-urge-india-to-reject-request

(78) سمية نصر، من المستفيد ومن المتضرر من حملات المقاطعة؟، موقع بى بى سى بالعربى، 22 نوفمبر/ تشرين الثانى 2023

https://www.bbc.com/arabic/articles/czk218240ppo

(79) سمية نصر، من المستفيد ومن المتضرر من حملات المقاطعة؟، المرجع السابق.

المصـــــــادر

المصادر العربية:

أولا: الكتب

I. **الجحيشى، فراس محمد أحمد، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، العراق/الموصل، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.**

II. **الصواني، يوسف محمد، نظريات في العلاقات الدولية، بيروت، منتدى المعارف للنشر، ط 1، 2013.**

III. **العقابي، على عودة، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الصول والنشأن والتاريخ والنظريات، بغداد، ط1، دار الرواد، 2010**

IV. **بنديان، سوزان إسماعيل عبد الله، دور القوة الذكية في إدارة الأزمات الدولية، المملكة الأردنية الهاشمية/عمان، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2020.**

V. **زهران، جمال على، نظرية قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية، العدد (20)، 1992**

VI. **زهران، جمال على، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربى الاسرائيلى، بيروت/لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ديسمبر2006**

VII. **سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مصر، مؤسسة الرضا للطباعة، 1989.**

VIII. **عبد الحى، سماح، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان2005–2013، القاهرة، دار النشر للثقافة والعلوم، 2014.**

IX. **عبد السلام، محمد، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، بدون ناشر، 2020**

ثانياً: الكتب المترجمة:

I. **بيليس، جون و سميت، ستيف، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة(دبي)، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004**

II. **دورتى، جيمس، ترجمة وليد عبد الحى، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، الكويت، ط1، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1995.**

III. كوكس، مايكل، القوة الذكية: بديل لثنائية الصلبة والناعمة، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية (أبو ظبى)، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2010.

IV. ليتل، ريتشارد، ترجمة: هانى تابرى، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، بيروت، ط1، دار الكتاب العربى، 2009.

V. ميرشايمر، جون، ترجمة مصطفي محمد قاسم، مأساة سياسة القوى العظمى، المملكة العربية السعودية، النشر العلمى والمطابع /جامعة الملك سعود، 2012

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

I. بومدين، وسيلة، استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة: لبيا نموذجاً، الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص: السياسة الدولية، جامعة أبو بكر بلقا يد (تلمسان)LMD، 2020/2021.

II. حمشي، محمد، "نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة"، مذكرة ماجستير غيرمنشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/ 2011

III. دلة، أمينة مصطفي، "الدراسات الأمنية النقدية". (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، 2013

IV. غربى، رقية، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير، 2012/2011

رابعاً: المجلات والدوريات:

I. أحمد، هوشنك صابر، عبد الفتاح على الرشدان، نظرية القوة الحادة في العلاقات الدولية توظيفها في السلوك السياسي الخارجي للدولة، العراق، مجلة قه لاى زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية/كردستان، المجلد٦، (العدد 1)، شتاء 2021

II. التميمى، على جاسم محمد، إثر التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية، العراق، الجامعة المستنصرية، مجلة طرق التعليم والعلوم الاجتماعية، العدد 6(2)، يناير 2019.

III. العامري، حيدر زاير، العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوزان التهديد: إطار نظري، العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ال عدد53، 2017

IV. بشير، نبيه، قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي، فلسطين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد (69)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 30 إبريل/نيسان 2018

V. جرار، منتصر، تقرير خاص: نحو تفعيل للدبلوماسية الشعبية الرقمية الفلسطينية: نموذج الحرب على غزة/تشرين الأول 2023، مركز الأبحاث منظمة التحريرالفلسطينية، 2023

VI. صباح، النور، النظرية البنائية ودورها في تعزيز الأمن العراقى (دراسة تحليلية)، مجلات المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية السياسية، يناير 2022

VII. صفاء تغريد ومهدى، لبنى خميس، أثر السيبرانية في تطور القوة، بغداد، مجلة حمورابي، العدد (33 ـ 34)، السنة الثامنة، شتاء / ربيع2020

VIII. عبد المولى، عز الدين، ما القوة الحيوية؟ كورونا واختبار المفهوم التقليدي لقوة الدولة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2020

IX. عبيدي، منية، موجهات الخطاب الإعلامي الغربي ومغالطات التغطية الإخبارية للحرب الإسرائيلية على غزة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 4 يناير 2024

X. محمود، أنورمحمد فرج، شريف، ئاريان رشيد، مساهمات مدرسة فرانكفورت في العلاقات الدولية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة /جامعة السليمانية، 2014

XI. نجم، أحمد مشعان، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، العراق/ بغداد، جامعة الأنبار/كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، 2017

XII. وهبان، أحمد محمد، النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية "دراسة تقويمية"، مصر، المجلة العلمية كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد (57)، ديسمبر 2014

XIII. وهبان، أحمد محمد، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، مصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية /جامعة الإسكندرية، العدد 2، 2016

XIV. يوسف، أمينة، الدراسات المناطقية في ظل التحولات الكبرى للسياسة الدولية البعد الواقعي والنقاش النظري، الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد (5)، العدد (3)، السنة 2021

خامساً: شبكة المعلومات العنكوبتية(الإنترنت)

I. موسوعة مقاتل من الصحراء

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/KowaShamla/sec03.doc_cvt.htm

II. *Joseph S. Nye, Jr , Cyber Power , Belfer Center for Science and International Affairs , Harvard Kennedy School, May 2010.at: https://www.belfercenter.org/sites/default/files/legacy/files/cyber-power.pdf*

III. *Christopher Walker and Jessica Ludwig, From 'Soft Power' to 'Sharp Power' Rising Authoritarian Influence in the Democratic World Washington, D.C.: International Forum for Democratic Studies National Endowment for Democracy, December 2017. Available at: https://www.ned.org/wp-content/uploads/2017/12/Introduction-Sharp-Power-Rising-Authoritarian-Influence.pdf*

IV. *Belfer center Report https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/CyberProject_National%20Cyber%20Power%20Index%202022_v3_220922.pdf*

V. *https://www.russiamatters.org/sites/default/files/media/files/Measuring%20National%20Power.pdf*

VI. *https://www.russiamatters.org/analysis/russian-power-under-putin-and-down-and-flatline*

VII. *https://brandfinance.com/press-releases/global-soft-power-index-2022-usa-bounces-back-better-to-top-of-nation-brand-ranking*

VIII. *John Mearsheimer , Taiwan's Dire Straits ,National Interest, Washington, D.C, Number (130), Mar / Apr 2014.*

IX. *https://www.mearsheimer.com/wp-content/uploads/2019/06/Taiwans-Dire-Straits.pdf*

X. *https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tqyym-skry-llsra-byn-asrayyl-whmas*

XI. **أحمد علیبة، الحرب الرابعة: هل تغيرت معادلة القوى بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 18 مايو 2021**

https://acpss.ahram.org.eg/News/17146.aspx .

XII. **يوحنا مجدي، ما دور إيران في هجمات حماس الأخيرة على إسرائيل؟، موقع دى دبليو دوت كوم، 2023/10/10** *https://www.dw.com*

XIII. **تقرير الإسكوا(الأمم المتحدة)، حرب غزّة: التداعيات الإجتماعية والإقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين، تقديرات أولية لغاية 5 تشرين الثانى/نوفمبر 2023**

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-expected-socioeconomic-impact-palestine-arabic_4.pdf

XIV. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ الأرضي الفلسطينية المحتلة
https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-30

XV. الحرب السيبرانية.. الوجه الإلكتروني للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، 31 أكتوبر 2023
https://cnnbusinessarabic.com

XVI. راكز الزعارير، دبلوماسية المقاومة بعد حرب غزة، جريدة الرأي الإلكترونية، 2023/12/17
https://alrai.com/article/10814414/

XVII. بيان وزراء الخارجية العرب عن الأحداث بإسرائيل وغزة، 12 أكتوبر2023
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/10/12/arab-foreign-ministers-meeting-gaza-israel

XVIII. Palestinian Trade Unions Call for an End to Arming Israel", Middle East Research and Information Project ,16/10/2023. https://merip.org/2023/10/palestinian-trade-unions-call-for-an-end-to-arming-israel/

XIX. Belgian unions refuse handling arms shipments for Israel-Hamas conflict (Reuters),1/11/2023. https://www.reuters.com/world/europe/belgian-unions-refuse-handling-arms-shipments-/israel-hamas-conflict-2023-10-31

XX. Alishan Jafri, Trade Unions Denounce Israeli Call to Replace Palestinian Workers, Urge India to Reject Request,13Nov2023 https://web.archive.org/web/20231121180818/https://thewire.in/rights/trade-unions-denounce-israeli-call-to-replace-palestinian-workers-urge-india-to-reject-request

XXI. حوار باسم يوسف عن الأوضاع في غزة
https://www.youtube.com/watch?v=GX1pk5nGu2g

XXII. موقع الجزيرة دوت نت *https://studies.aljazeera.net*

XXIII. موقع بى بى سى دوت كوم *https://www.bbc.com*

XXIV. موقع فرنسا 24 *https://www.france24.com*

XXV. موقع الجمهورية دوت كوم *https://www.aljoumhouria.com*

XXVI. موقع سكاى نيوز عربية *https://www.skynewsarabia.com*

XXVII. موقع بى بى سى دوت كوم
https://www.bbc.com/arabic/articles/c4n8qn04z7eo

المصادر الأجنبية:

Books:

I. *Campbell, Kurt and O'Hanlon, Michael, "Hard Power: The New Politics of National Security", Basic Books, 2006.*
II. *Nye, Joseph, Power in the Global Information Age: From Realists to Global, NewYork, Routelage,2004.*
III. *Nye, Joseph and Armitage, Richard, CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2007.*
IV. *T. Kuehl, Daniel, 'From Cyberspace to Cyberpower: Defining the Problem', in Franklin D. Kramer, Stuart H. Starr and Larry K. Wentz (eds), Cyberpower and National Security, Washington DC: National Defense University Press and Potomac Books, Inc., 2009*

Periodicals:

I. *Walt, M Stephen, Relations International: One World, Many Theories, Foreign Policy, No.110, Special Edition: Knowledge of Frontiers (Spring 1998), p.31.*
II. *Modelski, George, World Power Concentrations: Typology, Data, Explanatory Framework, University programs modular studies, General Learning Press, 1974.*
III. *Hart, Jeffery, Three approaches to the measurements of power in International Relations, International Organization, University of Wisconsin Press Vol. 30, No. 2 (Spring, 1976).*

References

First: Books

I. *Al-Juhaishi, Firas Muhammad Ahmad, New Strategic Balances in Light of a Changing Security Environment, Iraq/Mosul, Academics for Publishing and Distribution, 2015.*
II. *Al-Sawani, Youssef Muhammad, Theories in International Relations, Beirut, Knowledge Forum for Publishing, 1st edition., 2013.*
III. *Al-Aqabi, Ali Awda, International Relations: An Analytical Study of Origins, Origins, History and Theories, Baghdad, 1st ed., Dar Al-Rawad, 2010*
IV. *Bindian, Susan Ismail Abdullah, The Role of Smart Power in Managing International Crises, Hashemite Kingdom of Jordan/Amman, 1st edition., Dar Al-Akademiyon Publishing and Distribution Company, 2020.*
V. *Zahran, Jamal Ali, Theory of Measuring State Power: An Analytical Framework for Studying the Arab-Israeli Conflict, Journal of Arab Research and Studies, Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, League of Arab States, Issue (20), 1992*

VI. *Zahran, Jamal Ali, Methodology of Measuring State Power and the Possibilities of the Development of the Arab-Israeli Conflict, Beirut/Lebanon, Center for Arab Unity Studies, 1st ed., December 2006*
VII. *Saleem, Muhammad al-Sayyid, Foreign Policy Analysis, Egypt, Al-Rida Printing Foundation, 1989.*
VIII. *Abdul-Hay, Samah, Smart Power in Foreign Policy: A Study of the Tools of Iranian Foreign Policy towards Lebanon 2005-2013, Cairo, Publishing House for Culture and Science, 2014.*
IX. *Abdul Salam, Muhammad, Political Geography: A Theoretical Study and Global Applications, no publisher, 2020*

Second: Translated Books:

I. *Bellis, John and Smith, Steve, Globalization of World Politics, United Arab Emirates (Dubai), translated and published by the Gulf Research Centre, 1st edition., 2004*
II. *Dourty, James, translated by Walid Abdul Hay, Conflicting Theories in International Relations, Kuwait, 1st ed., Kazma Publishing, Translation and Distribution Company Library, 1995.*
III. *Cox, Michael, Smart Power: An Alternative to the Hard-Soft Duality, Afaq Al Mostaqbal Magazine, Issue 4, Emirates Center for Strategic Research and Studies (Abu Dhabi), March-April 2010.*
IV. *Little, Richard, translated by: Hani Tabari, The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models, Beirut, 1st edition., Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2009.*
V. *Mearsheimer, John, translated by Mustafa Muhammad Qasim, The Tragedy of Great Power Politics, Kingdom of Saudi Arabia, Scientific Publishing and Printing House/King Saud University, 2012*

Third: University Thesis and Dissertations:

I. *Boumediene, Wassila, The Use of Military Force in International Relations in the Post-Cold War Period: Libya as a Model, Algeria, a thesis submitted for a PhD in International Politics, Abu Bakr Belkaid University (Tlemcen LMD), 2020/2021.*
II. *Hamshi, Muhammad, "Theories of International Relations between Pluralism and Hegemony", Memorandum Unpublished Master's, University of Hadj Lakhdar Batna, Faculty of Law and Political Science, 2010/2011*
III. *Dala, Amina Mustafa, "Critical Security Studies". (University of Algiers 3, Faculty of Political Science and Media, Department of Political Science and International Relations, Master's Thesis in Political Science and International Relations, Specialization in Strategic Studies, 2013*
IV. *Gharbi, Rokia, The Foreign Policy of the European Union after the Cold War, Algeria, Faculty of Law and Political Science/University of Mohamed Khider Biskra, Master's Thesis, 2011/2012*

Fourth: Journals and Periodicals:

I. *Ahmed, Hoshang Saber, Abdul Fattah Ali Al-Rashdan, The Theory of Sharp Power in International Relations and Its Use in the Foreign Political Behavior of the State, Iraq, Qalay Zanist Scientific Journal, Lebanese-French University/Kurdistan, Volume 6, (Issue 1), Winter 2021*
II. *Al-Tamimi, Ali Jassim Muhammad, Following the Shift from Hard Power to Soft Power in International Relations, Iraq, Al-Mustansiriyah University, Journal of Teaching Methods and Social Sciences, Issue 6(2), January 2019.*
III. *Al-Amiri, Haider Zayer, International Relations between the Balance of Power and the Balance of Threat: A Theoretical Framework, Iraq, Journal of Political Science/University of Baghdad, Issue 53, 2017*
IV. *Bashir, Nabeeh, A New Reading of the Iron Wall Doctrine, Palestine, Israeli Issues Magazine, Issue (69), Palestinian Center for Israeli Studies "Madar", April 30, 2018*
V. *Jarrar, Montaser, Special Report: Towards Activating Palestinian Digital Popular Diplomacy: The Model of the War on Gaza/October 2023, Palestine Liberation Organization Research Center, 2023*
VI. *Sabah, Al-Nour, The Constructivist Theory and Its Role in Strengthening Iraqi Security (An Analytical Study), Journals of the Arab Democratic Centre for Studies Strategic Economic and Political, January 2022*
VII. *Safaa Taghreed and Mahdi, Lubna Khamis, The Impact of Cyberspace on the Development of Power, Baghdad, Hammurabi Magazine, Issue (33-34), Year Eight, Winter / Spring 2020*
VIII. *Abdul-Mawla, Ezz El-Din, what is Vital Force? Corona and Testing the Traditional Concept of State Power, Qatar, Al Jazeera Center for Studies, March 2020*
IX. *Obaidi, Munia, Western Media Discourse Directives and Fallacies in News Coverage of the Israeli War on Gaza, Qatar, Al Jazeera Center for Studies, January 4, 2024*
X. *Mahmoud, Anwar Muhammad Faraj, Sharif, Arian Rashid, Contributions of the Frankfurt School to International Relations, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, College of Law and Politics / University of Sulaymaniyah, 2014*
XI. *Najm, Ahmed Mishaan, The Status of the State and Its Relationship to the Concept of Power in International Relations, Iraq / Baghdad, University of Anbar / College of Political Sciences, Journal of Political Sciences, 2017*
XII. *Wahban, Ahmed Mohammed, Realist Theory and Challenges of Transformation in International Politics "An Evaluative Study", Egypt, Scientific Journal of the College of Commerce/Assiut University, Issue (57), December 2014*
XIII. *Wahban, Ahmed Mohammed, Realist Theory and Analysis of International Politics from Morgenthau to Mearsheimer "An Evaluative*

Study", Egypt, Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Science / Alexandria University, Issue 2, 2016

XIV. *Youssef, Amina, Regional Studies in Light of the Major Transformations of International Politics: The Realistic Dimension and Theoretical Discussion, Algeria, Politics Journal.*

Fifth: Websites:

I. *Encyclopaedia of a Desert Fighter*

II. *http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/KowaShamla/sec03.doc_cvt.htm Joseph S. Nye, Jr, Cyber Power, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, May 2010.at: https://www.belfercenter.org/sites/default/files/legacy/files/cyber-power.pdf*

III. *Christopher Walker and Jessica Ludwig, From 'Soft Power' to 'Sharp Power' Rising Authoritarian Influence in the Democratic World Washington, D.C.: International Forum for Democratic Studies National Endowment for Democracy, December 2017. Available at: https://www.ned.org/wp-content/uploads/2017/12/Introduction-Sharp-Power-Rising-Authoritarian-Influence.pdf*

IV. *Belfer centre report https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/CyberProject_National%20Cyber%20Power%20Index%202022_v3_220922.pdf*

V. *https://www.russiamatters.org/sites/default/files/media/files/Measuring%20National%20Power.pdf*

VI. *https://www.russiamatters.org/analysis/russian-power-under-putin-and-down-and-flatline*

VII. *https://brandfinance.com/press-releases/global-soft-power-index-2022-usa-bounces-back-better-to-top-of-nation-brand-ranking*

VIII. *John Mearsheimer, Taiwan's Dire Straits, National Interest, Washington, D.C., Number (130), Mar / Apr 2014. https://www.mearsheimer.com/wp-content/uploads/2019/06/Taiwans-Dire-Straits.pdf*

IX. *https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tqyym-skry-llsra-byn-asrayyl-whmas*

X. *Ahmed Aliba, The Fourth War: Has the Power Equation Changed Between Israel and the Palestinian Factions?, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, May 18 2021 https://acpss.ahram.org.eg/News/17146.aspx.*

XI. *Yohanna Magdi, What is Iran's role in Hamas's recent attacks on Israel?, DW.com, 10/10/2023 https://www.dw.com*

XII. *ESCWA (United Nations) Report, The Gaza War: Expected Socioeconomic Impacts on the State of Palestine, Preliminary Estimates Up to 5 November 2023*

XIII. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-expected-socioeconomic-impact-palestine-arabic_4.pdf

XIV. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs; Occupied Palestinian Territory

XV. https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-30

XVI. Cyberwarfare. The electronic face of the Israeli-Palestinian conflict, October 31, 2023 https://cnnbusinessarabic.com

XVII. Rakez Al-Zaarir, Resistance Diplomacy after the Gaza War, Al-Rai Electronic Newspaper, 12/17/2023 https://alrai.com/article/10814414/

XVIII. Statement of Arab Foreign Ministers on the Events in Israel and Gaza, October 12, 2023 https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/10/12/arab-foreign-ministersmeeting-gaza-israel

XIX. Palestinian Trade Unions Call for an End to Arming Israel", Middle East Research and Information Project, 10/16/2023. https://merip.org/2023/10/palestinian-trade-unions-call-for-an-end-to-arming-israel/

XX. Belgian unions refuse handling arms shipments for Israel-Hamas conflict (Reuters), 11/1/2023. https://www.reuters.com/world/europe/belgian-unions-refuse-handling-arms-shipments-/israel-hamas-conflict-2023-10-31

XXI. Alishan Jafri, Trade Unions Denounce Israeli Call to Replace Palestinian Workers, Urge India to Reject Request, 13Nov2023 https://web.archive.org/web/20231121180818/https://thewire.in/rights/trade-unions-denounce-israeli-call-to-replace-palestinian-workers-urge-india-to-reject-request

XXII. Bassem Youssef interview on the situation in https://www.youtube.com/watch?v=GX1pk5nGu2g

XXIII. Aljazeera.net https://studies.aljazeera.net

XXIV. BBC Dot Com https://www.bbc.com

XXV. France 24 https://www.france24.com

XXVI. Aljoumhouria https://www.aljoumhouria.com

XXVII. Sky News Arabia https://www.skynewsarabia.com

XXVIII. BBC.com https://www.bbc.com/arabic/articles/c4n8qn04z7eo